الفصل الثالث

الانفلات الأمني وبعض صوره

الفصل الثالث
الانفلات الأمني وبعض صوره

أهمية الأمن

١- الأمن قيمة عظيمة، تمثل الفئ الذي لا يعيش الإنسان إلا في ظلاله، وهو قرين وجوده وشقيق حياته، فلا يمكن مطلقا أن تقوم حياة إنسانية، تنهض بها وظيفة الخلافة في الأرض، إلا إذا اقترنت تلك الحياة بأمن وارف، يستطيع الإنسان الحياة في ظله وتوظيف ملكاته وإطلاق قدراته، واستخدام معطيات الحياة من حوله لعمارة الحياة، والإحساس بالأمن يسمح للإنسان أن يؤدي وظيفة الخلافة في الأرض، ويطمئنه على نفسه ومعاشه وأرزاقه .

٢- الأمن أساسي للتنمية: فلا تنمية ولا ازدهار إلا في ظلال أمن سابغ، فالتخطيط السليم والإبداع الفكري والمثابرة العلمية، هي أهم مرتكزات التنمية،وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته.

٣- الأمن غاية العدل: والعدل سبيل للأمن، فالأمن بالنسبة للعدل غاية وليس العكس، فإذا كان العدل يقتضي تحكيم الشرع والحكم بميزانه الذي يمثل القسطاس المستقيم، فإن الشرع ذاته ما نزل إلا لتحقيق الأمن في الحياة، وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن، ولذا فإن الحكمة الجامعة تقول إن واجبات الدولة تنحصر في أمرين هما (عمران البلاد وأمن العباد).

٤- الأمن غاية الشرائع وهدفها الأسمى: فقد أنزل الله الشرائع متعاقبة متتالية منذ أهبط أول إنسان إلى هذه الأرض، حيث ظلت عناية الله تتابعه وتلازمه، فما تقوم أمة ولا يبعث جيل إلا ويكون لرسالة السماء شأن معه قال تعالى: (وإن من أمة إلا خلا فيها نذير) وقد كانت غاية هذه الرسالات هي إقامة السلام الاجتماعي بين بني الإنسان، فتأتي الرسالة مبينة الحلال والحرام والحق والباطل وقد ذكر رسول الله ﷺ هذا المعنى بقوله المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم .

الانفلات ومخاطره

الانفلات هو فقد السيطرة وعدم القدرة على الضبط والانفلات الأمنى هو عدم القدرة على ضبط الأمن تحديداً وسيطرة المجرمين وتجار السلاح والمخدرات على مسار الأمور ومجرياتها وقد نتج عن ا نسحاب اجهزة الأمن أثناء الثورة من عملها ان انتشرت الفوضى التى نتج عنها ذلك الانفلات وقد أرجع العديد من المحللين أهم أسباب الانفلات فى مصرإلى:-

١- انتشار ظاهرة السلاح بشكل غير مسبوق فالجميع يحمل سلاحًا وقد جاءت الأسلحة من عدة منافذ من ليبيا ومن السودان وغزة عن طريق اسرائيل، لدرجة أن مدير أمن أسيوط أكد أن أجهزة الأمن فى المحافظة لا تستطيع التدخل فى بعض الأحيان لأنها تمتلك أسلحة عادية مثل السلاح الآلى والرشاش فى حين أن بعض الأهالى يمتلكون الآن أسلحة تعمل بالريموت كنترول ولديهم مضاد للدبابات وللطيران ولديهم صواريخ عابرة للمدن، الأمر الذى يجعل تدخل الشرطة فى مثل هذه الأحداث معناه خسائر فادحة فى صفوف أجهزة الأمن.

٢- هروب عدد كبير من المسجلين خطر من السجون .

٣-انعدام ثقة المواطنين فى أجهزة الأمن مما دفع المواطنين إلى محاولة أخذ حقهم بأيديهم وزاد ذلك من حالة الانفلات ففى المنوفية مثلاً وبالتحديد فى قرية

سدود قتل ثلاثة مسجلين خطر من عائلة قاسم بعد أن قام حازم قاسم سائق توك توك ومسجل خطر بقتل أحمد عبدالمنعم وهو طالب من أبناء القرية فألقت أجهزة الأمن القبض على ثلاثة من أبناء عائلة قاسم مسجلين خطر، إلا أن أهالى القرية تجمعوا وقاموا برشق أجهزة الأمن بالحجارة واستطاعوا تخليص المسجلين خطر الثلاثة من أيدى الشرطة كانت من بينهم امرأة وألقوا القبض على أحد أقربائهم فأصبحوا أربعة وقاموا بربطهم وسحلهم فى شوارع القرية وتعذيبهم أمام الجميع ثم فصلوا رؤوسهم عن أجسادهم بما فيهم المرأة التى اتهموها بأنها كانت المحرك الأساسى للأحداث ثم قاموا بطرد باقى أفراد عائلة قاسم من القرية ويرفضون عودتهم نهائيًا ٠

وقد أكدت آخر احصاءات وزارة الداخلية بأن العنف فى الشارع المصرى قد زادت حدته بشكل كبير وتجاوزت عمليات قتل البلطجية والمسجلين خطر والتخلص منهم عن طريق الأهالى الـ ٥٣ حالة فى عدد من محافظات مصر كان آخرها الحادث الذى راح ضحيته ٤ من عائلة واحدة فى محافظة المنوفية، الأمر الذى يجعل المواجهة بين أجهزة الأمن والأهالى أحيانا الذين لا يعطون أجهزة الأمن فرصة للقبض على المسجلين خطر أو البلطجية فيحاولون قتلهم والتخلص منهم مما يجعل أجهزة الأمن أحيانا تدخل فى مواجهة مباشرة مع الأهالى لتخليص البلطجية من بين أيديهم قبل قتلهم وتقديمهم للمحاكمة حتى يأخذوا جزاءهم بالقانون وليس بأيدى الأهالى وتقوم أجهزة الأمن بحملات واسعة لجمع الأسلحة من البؤر الاجرامية لمنع وقوع مثل هذه الأحداث.

والسبب الرئيسى يرجع إلى عدم شعور غالبية المصريين بالأمان وانتشار ظاهرة البلطجة وحمل السلاح فى الشارع الأمر الذى جعل المصريين إذا وقعت أمامهم واقعة ويشعرون فيها أن هناك من قام باستخدام القوة ضد شخص ضعيف فيتجمعون ضد القوي للفتك به ظنًا منهم بأنهم بذلك يقضون على ظاهرة البلطجة لكن ذلك يزيد العنف فى المجتمع.

٤- تدخل تجار السلاح فى ظل غياب الأمن وأغرقوا السوق المصرى بأسلحة متطورة خاصة بعد التخلص من نظام القذافى فى ليبيا حيث تركت قوات الغرب بقايا الأسلحة فى أيدى الناس وقد تم تهريب جزء منها الى مصر ويؤكد قدوم السلاح عن طريق ليبيا تمكن الأجهزه الأمنيه بمحافظة مطروح من ضبط مدفع متعدد و٣ مدافع نصف بوصة ومدفع آر بي جي و ٢٤ صاروخاً و ٢٠ صاروخاً عابر للمدن و ١٠٢ قذيفه آر بي جي و ١٠٢ عبوه دافعه للقذائف بمنطقه رأس الحكمه بمطروح في واحدة من أكبر الضربات الأمنية الناجحة ضد تجار ومهربي الأسلحة النارية والذخائر الثقيله.

كما أن إسرائيل تحرص على تهريب السلاح عن طريق سيناء وغزة إلى مصر لاثارة القلاقل والبلابل فيها تمهيداً لإضعافها فهى آخر حصن عربى فى المنطقة .

٥- تأخر محاكمات رموز النظام السابق مما جعل المجرمين يشعرون بتراخى أجهزة الأمن فدفعهم ذلك إلى البلطجة

٦- انكسار رجال الأمن بعد ما تعرضوا له من إهانات كانت رد فعل طبيعى للممارساتهم وتجاوزاتهم فى ظل النظام السابق والأدهى من ذلك انهم يتعرضون للضرب والإهانة فى الشارع فقد انسكرت هيبتهم وتجرأ الناس عليهم ٠

٧- رغبة رموز النظام السابق فى الفوضى التى تجعل الشعب يتمنى عودتهم مرة أخرى وقد قيل فى مناسبات كثيرة .

ولا يوم من أيامك يا حسنى –نار مبارك ولا جنة الثورة وهذا ما سعوا اليه وصدقه السذج من أبناء الشعب الطيب .

أنواع الأمن

يتسم الأمن بالتنوع والتعدد طبقا لطبيعته وحدوده ويمكن تقسيمه إلى:

الأمن المائي : إن المقصود بالأمن المائي هو مدى قدرة الدولة على توفير الماء لأفرادها فى شكل مياه عذبة نظيفة بشكل آني ومستقبلي .

الأمن الغذائي : ويعرف الأمن الغذائي بأنه حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفيهم من غذاء ملائم من ناحية التغذية وآمن (الجودة والكمية والتنوع).

الأمن الاقتصادي :عبارة عن التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج، خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية.(١) وبالنسبة للكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي،ببساطة في امتلاك النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية. (٢)

الأمن النفسي :شأنه شأن الأمن الغذائي والاقتصادي والصحي والسياسي ، ولابد أن يكون الإنسان متحرراً من مشاعر الخوف والفزع . (٣)

الأمن الاجتماعي: تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع أنماط الحياة سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة.

الأمن الثقافي: نوع من أنواع الأمن يمثل أهم الدعائم التى يقوم عليها

المجتمع من عادات وتقاليد وقيم وغيرها، وقد أضيف هذا المفهوم حديثاً نتيجة التقدم والتطور .

الأمن الفكري : من الضروريات الأمنية لحماية المكتسبات والوقوف بحزم ضد كل ما يؤدي إلى الإخلال بالأمن والذي ينعكس حتما على الجوانب الأمنية الأخرى والوقوف بقوة في وجه مصادر الغزو الفكري المنحرف والمتطرف.(١)

---

(١) خضير كاظم حمود " السلوك التنظيمي " .
(٢) د٠علي السلمي " السلوك الإنساني في الإدارة " .
(٣) الدكتور حامد زهران " الأمن النفسي والتربية الأمنية " .

الأمن الفردي : ويقصد به تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد، باعتباره إنسانا، وذلك بسلامته من كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو شرفه أو حريته أو ماله وبعبارة جامعة فإن الأمن الفردي يعني العصمة والحماية من خلال منع أي عدوان أو ظلم يتهدده فالأصل أن يتمتع كل إنسان بهذه العصمة ولا تنقص حقوقه إلا في حدود أمن الشرع والقانون، وقد كفل الإسلام للناس كل هذه الصور من العصمة، وكل هذا القدر من الحماية، فجاء في قول الرسول الكريم: إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام وقوله كل المسلم على المسلم حرام دمه، وماله، وعرضه وإذا كان هذا في شأن المسلم فإن لغير المسلم إذا كان سالما مثل ذلك من الحماية والعصمة.

الأمن الجماعي : ويقصد به أمن الأمة باعتبارها وحدة واحدة، وذلك بتحقيق العصمة والحماية لحقوقها العامة ومصالحها الجماعية، المتمثلة في وحدتها الدينية والاجتماعية والفكرية.

الأمن الانساني : يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس على الدولة ، ويرى هذا المفهوم أن أية سياسة يجب أن يكون الهدف الأساسي منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة ففي التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩ بعنوان عولمة ذات وجه إنساني حدد سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة هي :

- عدم الاستقرار المالي .
- غياب الأمن الوظيفي المتمثل فى عدم استقرار الدخل .
- وغياب الأمن الصحي وبخاصة مع انتشار الأوبئة الفتاكة .
- غياب الأمن الثقافي بانعدام التكافؤ بين نشر الثقافات وسيادة الثقافة الغالبة .
- غياب الأمن الشخصي بانتشار الجريمة المنظمة والمخدرات ووسائل الاحتيال المبتكرة من الغش والتزوير .

(١) عن مقال لـ. إبراهيم بن عبدالله الزهراني منشور على النت – بتصرف .

– غياب الأمن البيئي بانتشار التلوث ، والانحباس الحراري وتغيير معالم البنية الطبيعية .

– غياب الأمن السياسي والاجتماعي مما أدى لسهولة انتقال الأسلحة ووسائل الدّمار والعنف والتطرف والقتل الجماعي الذي يصل إلى حد الإبادة .

ويرتكز مفهوم الأمن الإنساني على صون الكرامة البشرية بتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية ومما تقدم يظهر بجلاء أن مفهوم الأمن يتداخل بين دوائر منها الدائرة الإنسانية والتي تنطلق أساساً من حماية الإنسان بصفته إنساناً بغض النظر عن جنسه ودينه ولونه وهذا ينطبق على المجتمعات الإنسانية سواء المتقدم منها أو تلك التى تعيش دون خط التمدن والتحضر وبالتالي فإن هذا المفهوم يغاير الأمن الفردي الذي يأتي في سياق الأمن الاجتماعي.

ودائرة الأمن القومي والذي يتعلق بحماية الدولة التي ينتمي إليها الأفراد .

والجماعات ، ويحظون بحمايتها ورعايتها فكما أن مسئولية الدولة هي حماية رعاياها فعلى رعايا الدولة أن يهبوا للدفاع عنها إذا ما واجهت أخطار تهدد كيانها السياسي أو تمس سيادتها فالأمن في هذه الدائرة ينطلق من الأمن الداخلي للدولة وتحصين جبهتها الداخلية وإشاعة الأمن والاستقرار وبسط النظام وسيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة وفرص العيش الكريم لأبنائها ، مع العمل على توفير الأمن الخارجي من الأخطار القادمة عبر الحدود والتي تأتي ليس فقط من الدول بل من الجماعات والتنظيمات التي تسعى لزعزعة الأمن والاستقرار بشتى الوسائل والأساليب ودائرة تتعلق بالأمن الاجتماعي الذي يمكن النظر إليه على أساس أنه من مكونات الأمن الوطني الذي تساهم في تحقيقه مؤسسات المجتمع بدءاً من الأسرة التي تشكل النواة الأولى للمجتمعات البشرية ، ويرتكز الأمن الاجتماعي على منظومة العادات والتقاليد التي يؤمن بها المجتمع ، وعوامل الاستقرار القائمة على التفاهم والمعايشة وروح المواطنة والشعور بالانتماء والرغبة في التعبير عن المشاركة الايجابية في خدمة الجماعة لتحقيق الذات من جهة والحصول على

الرضا والقبول من الجماعة من جهة أخرى ومن الملاحظ التداخل العضوي بين مستويات الأمن الثلاثة ؛ الإنساني والقومي والاجتماعي وربما تعود الفوارق بينها إلى سلم الأولويات وزاوية الرؤية مما يعزز القول أن تحقيق الأمن مسئولية فردية وجماعية في آن واحد تقررها الحاجة إلى ممارسة الحياة بعيداً عن أشكال التهديد ومظـــــــاهر الخـــــــوف والقلـــــــق.

الأمن القومي :أما مصطلح الأمن القومي فإنه يعبر عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة .

الأمن الداخلي : ويعنى بتحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية لكل المصلحة العامة والخاصة فيها.

الأمن الخارجي : ويعني تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شئونها الخارجية، أي في علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، ويقتضي سلامة وصيانة مصالح الدولة.

الأمن الموضوعي : هو أمن المصالح الشاملة وأمن حقوق خاصة أو عامة، أمن يمتد إلى كل جوانب الحياة المادية والمعنوية.

الأمن النوعي : وهو نوع معين كالأمن الصناعي والأمن الغذائي والأمن الفكري والثقافي والأمن في واقع الأمر، أمن نسبي، فالفرد لا يستطيع تحقيق أمن مطلق لوجود غيره من الأفراد والجماعات والنظم ممن لهم حقوق في تحقيق أمنهم، الذي قد يتعارض مع أمنه، والجماعة كذلك في وجودها وعلاقاتها بالأفراد والجماعات الأخرى والدولة.

أزمات نتجت عن الانفلات الأمنى

لا يمر الانفلات الأمنى بلا عواقب وخيمة تحط برحالها على المجتمعات البشرية لأنها من أكبر الفرص للانتهازيين واللصوص والتى لا تتكرر كل يوم لذلك يسعون إلى انتهازها بكل الصور المتاحة ولقد صاحب الانفلات الأمنى فى

مصر أن ارتفعت أسعار المواد الأساسية داخل الأسواق بشكل متواصل وسط توترات وإضرابات تشهدها أوساط الموظفين والعاملين في قطاعات الدولة المختلفة بسبب تدني الأجور ووجود تفاوت في الأجور في الكثير من القطاعات منها قطاع النقل والقطاع المصرفي، وتضرر القطاع السياحي الذي يغذي قطاعات عريضة صناعية وخدمية.

يدعم هذه التوترات عدم وجود رقابة حكومية وحالة الانفلات الأمني والاقتحام المسلح لأقسام الشرطة ومحاولات البلطجية فرض إتاوات على المحال التجارية، والتي كان من نتائجها وقوع حوادث بلطجة وعنف وقتل وتعدي على ممتلكات خاصة وعامة.

والأسرة المصرية تعيش حالة من القلق والتوتر ليس فقط بسبب أجواء التردي الأمني والسلوكي العشوائي في الشارع والأسواق وداخل الأحياء التجارية والسكنية، لكن أيضا نتيجة ذعر تردى الدخول وإمكانية نقص السلع التموينية، فالارتفاع المضاعف في أسعار المواد الغذائية يمثل بالنسبة لها مقدمة عدم القدرة على الشراء وربما اختفائها.

ثورة ٢٥ يناير بالنسبة للأغلبية جاءت لتنقذ مستقبل أبنائهم وبناتهم من الدمار الذي كانت بوادره قائمة أثناء النظام السابق، وأنها لكي تؤتي ثمارها لابد من الصبر، لكن ذلك لا يعني ترك البلاد نهباً للفوضى والبلطجة التي قننها ووضع لها الأطر النظام السابق، وانفلتت برحيله لتنتقم من البلاد وتضعها على حافة الهلاك.

فوضى حقيقة داخل الشارع المصري سواء كان في حي راق أو متوسط أو حي عشوائي فقير، فوضى يستطيع أي مواطن داخل القاهرة التأكيد عليها حيث يلمسها صباح مساء، في كافة تحركاته وتعاملاته، فوضى لا تخص فئة من الناس دون أخرى.

ولقد أقام مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ندوة عن الانفلات الأمنى والبحث فى أسباب مشكلات الانفلات الحقيقى بالمجتمع، وقدّم الحاضرين عدداً من

الأسباب للانفلات الأمنى واقتراحات مختلفة للحد منه، تطرقت بعضها إلى ضرورة إعادة هيكلة الشرطة، ومنها ما اقترح ضرورة فصل جهاز الشرطة عن وزارة الداخلية، ومنها أيضاً ضرورة تحسين دفعات ضباط الشرطة بالسماح لطلاب كلية الحقوق للعمل فى الجهاز بعد حصولهم على سنتين دراسة لمواد الشرطة وكيفية التعامل مع الجماهير.

ونتيجة الانفلات كانت معظم العناوين المعبرة عن حالة الانفلات من مثل :إغلاق الطوارئ في مستشفى شبرا العام بسبب تعدي الأهالي على الأطباء – نقابة الأطباء تلوّح بالإضراب العام لتأمين المستشفيات بعد تسجيل ٥٠ اعتداء في يوليو– إحباط محاولة اقتحام قسم مدينة نصر ثان إثر تشاجر سيدة مع أمين شرطة – العشرات يقطعون طريق بورسعيد– دمياط الدولي بعد مقتل صياد على يد بلطجية – مصرع عامل وإصابة ٨ في معركة بالأسلحة النارية بين عائلتين بسوهاج– قطع طرق بالشرقية احتجاجا على الانفلات الأمني – مصرع شخص وإصابة ٣ في مشاجرة على أولوية المرور بالمنوفية – القبض على سائق اختطف طفلاً لطلب فدية بالبحيرة ثم قتله بعد ارتفاع حرارته

وأزمة الوقود من العلامات المميزة لعصر المخلوع وامتدت إلى عام بعد أن خلع وأصبحت طوابير الانتظار تملأ محطات التموين فى جميع مدن ومحافظات مصر فقد اعتدنا أن نقف طوابير ممتدة يوميا لتموين السيارات ولنحصل على رغيف الخبز ولنفوز باسطوانة غاز وأخشى أن نقف طوابير فى انتظار عزرائيل ولكن بالبحث عن سبب أزمة البنزين فى مصر فأن أزمة البنزين والسولار فى محافظات مصر ترجع إلى وقوع عدة مخالفات أهمها تهريب البنزين والسولار إلى غزة عبر الأنفاق وقيام سفن الصيد الصغيرة ببيع الحصص المدعمة والمخصصة لها إلى السفن التجارية بأسعار استثمارية بالإضافة إلى تهريبه للمصانع التى تمزجه مع مواد كيميائية لإنتاج مذيبات تصدرها للخارج بأسعار مرتفعه وقد تم ضبط مصنع بالإسكندرية يقوم بهذه العملية مرتين ونقص الرقابة على الأسواق بل

وصل الأمر إلى عدم وجود رقابة على الأسواق بنسبة ١٠٠% رغم استمرارا الجهود المبذولة للسيطرة على الأزمة كما أن هناك محطات وقود غير مرخصة يتم افتتاحها دون وجود حصص مدعمة لها مما ينتج عنه قيام المحطات المرخصة ببيع جزء من حصتها المدعمة بأسعار أعلى فيبيعها بسعر أعلى إلى المواطنين وعن اسطوانة الغاز يصب الشعب المصرى الذى يستخدم اسطوانات الغاز جام غضبهم على المسئولين من الأجهزة التنفيذية والرقابية بسبب اشتعال أزمة الغاز التي فاقت كل الحدود وذلك من خلال سيطرة السوق السوداء على حصة الغاز حيث وصل سعر الاسطوانة رغم ندرتها في السوق السوداء إلى متوسط ٥٠جنيها في غياب من مسئولي التموين والوحدات المحلية ويطالب الشعب ونوابه بتوفير تلك السلعة الضرورية من خلال حل الأزمة وفرض الرقابة المستمرة بمعرفة الجهات المختصة حفاظا على الحقوق الآدمية من الانتهاكات التي تشهدها عمليات التوزيع أمام المستودعات من شدة الزحام والتعرض للمضايقات وسرقة الأنابيب وسط الزحام وتسببت الأزمات المتكررة فى قيام كثير من المواطنين فى عدة مناطق من عدة محافظات فى قطع الطرق وتعرضت شخصياً عدة مرات لمحاولة تحطيم السيارة لمجرد استفسارى عن سبب قطع الطريق ووسط الانفعالات والسباب الذى كنت أسمع لم أملك نفسى أيضاً أن أصب جام غضبى وأدعو بالويل والثبور على نظام حكم المخلوع الذى أوصلنا الى هذه المرحلة ونحن بلد منتج للبترول ورغم وجود الكثير من الحلول المقترحة لهذه المشكلة الا أن الحل الآنى غير موجود ومن خطوات الحل ملء الاسطوانة جيداً لأن ذلك يؤدى الى سرعة تفريغها وتدور العجلة مرة أخرى فيزيد عدد مرات بحث المواطن عن الاسطوانة وإيجاد بديل لأصحاب مزارع الدواجن لتدفئة الكتكوت فى مراحله الأولى عن الأسطوانة وكذا العمل بنظام الكوبونات لكل أسرة عدد ٢ أنبوبة مدعمة وإذا لزم الأمر يشترى بدون دعم والتوسع فى توصيل الغاز للمنازل وهناك حلول كثيرة ولكن يلزم الوقت والمال للتنفيذ وحلول مؤقته سريعة حتى يمكن تنفيذ أى من هذه المقترحات .

ودخلت الأزمة المشتعلة بين نادى القضاة، ونقابة المحامين، بسبب مشروع السلطة القضائية، مرحلة جديدة، تمثلت فى تقديم عدد من أعضاء النقابة،١٥ بلاغا إلى النيابة ضد القضاة، بالتزامن مع مواصلتهم الإضراب، فيما أصر القضاة على موقفهم ،واصفين تصرفات المحامين بالهمجية وأكد المستشار محمود حلمى الشريف المتحدث الرسمى باسم نادى قضاة مصر، كما أوردت صحيفة المصري اليوم ، عقد الجمعية العمومية الطارئة للنادى فى موعدها غدا، لمناقشة الأزمة، ووصف تأجيل المجلس العسكرى إصدار قانون السلطة القضائية لما بعد الانتخابات البرلمانية ، استجابة لمطالب المحامين، بأنه سيكون سابقة خطيرة بينما علقت صحيفة الشروق الجديد بأنه ربما بدت المواجهة الحالية بين المحامين والقضاة هى فتنة العدالة الكبرى لكن الفتنة الأكبر هى ما يقوم به القضاة من استباق تشكيل أول برلمان مصرى حر منذ عقود لاستصدار قانون السلطة القضائية عبر مرسوم من المجلس العسكرى وكأن القضاء فى مصر قد تهاوى ولن يقف على قدميه إلا بصدور هذا القانون فوراً.

وكان لمنظمات المجتمع المدني مشكلة برزت بعد الثورة وقبل تولى الرئيس وهى على عجالة تمثلت فى أن منظمات المجتمع المدنى التى هى مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها وهذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف وللمجتمع المدني بهذا المفهوم أربعة مقومات أساسية هي:

– الفعل الإرادي الحر أو التطوعي– التواجد في شكل منظمات أو مجموعات هادفة ثقافيا أو سياسيا – قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين– عدم السعي للوصول إلى السلطة.

وفى الفترة الأخيرة أثيرت العديد من الشبهات حول منظمات المجتمع المدنى واتهمت بتلقى دعم وتمويل من الخارج كما اتهم العديد منها بأنه يعمل معها الكثير من الأجانب فداهمت قوات من الأمن المصري ومسئولون من مكتب الادعاء العام مكاتب ١٧ من منظمات المجتمع المدني في القاهرة بحثا عن أدلة عن مصادر تمويل تلك المنظمات واستهدفت المداهمات المكاتب المحلية لمنظمة المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الوطني الديمقراطي الأمريكية وغيرها من المنظمات وقد عبرت الولايات المتحدة عن قلقها بعد مداهمة الشرطة المصرية لمكاتب منظمات المجتمع المدني التي من بينها جماعات تمولها الولايات المتحدة وحثت أمريكا السلطات المصرية على الوقف الفوري لما سمته بمضايقة موظفي المنظمات غير الحكومية وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، فيكتوريا نيولاند إننا قلقين جدا لأن ما يحدث لا يتناسب والظروف الحالية وأضافت أن مسئولين رفيعي المستوى من الولايات المتحدة اتصلوا بالقادة العسكريين في مصر ليعبروا عن قلقهم بشأن المداهمات.

وقالت المتحدثة إننا نتطلع إلى حل هذه المسألة في أسرع وقت وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد تعهد بالتحقيق في تمويل منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وكرر أنه لن يتسامح مع أي تدخل خارجي في شئون البلاد وهذا دفع بعض منظمات حقوق الإنسان المصرية أن تكون في طليعة المحتجين المطالبين بتسليم الجيش السلطة للمدنيين المنتخبين وتباينت ردود الفعال الدولية حيث اتهمت منظمة العفو الدولية مصر بفرض قيود على عمل المنظمات غير الأهلية فى ظل قانون يعود إلى عهد الرئيس المخلوع حسنى مبارك وقالت يجب على السلطات المصرية إلغاء قانون من عصر مبارك استعمل لملاحقة المجتمع المدنى واعتماد قانون يضمن حق حرية التجمع وكان مصدر قضائى قد أعلن عن إحالة ٤٤ شخصاً، مصريون وأجانب إلى محكمة الجنايات فى قضية التمويل غير المشروع لجمعيات أهلية فى مصر.

وفى بجاحة أمريكية معتادة رفض جون بارتز مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلنيتون طلب الدكتورة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولى بالتوقف عن دعم منظمات المجتمع المدنى وجمعيات حقوق الإنسان بالأموال والمنح الأمريكية حيث قال إن حكومته لن تتوقف وأنها سوف تستمر وأن الإدارة الأمريكية تنتظر وصول حكومة منتخبه بعد انتهاء انتخابات مجلس الشعب لكى تستأنف الحكومة الأمريكية مفاوضاتها معها حول استمرار الدعم المالى لأنه أبرز وأهم مصادر الاختراق الأمنى لمصر والتجنيد لحساب المخابرات الأمريكية ولم يكتفى بارتز بذلك وإنما أكد استياءه من إجراءات تفتيش مقار بعض المنظمات المشبوهة وإغلاق مقار حزبى الجمهورى والديمقراطى الأمريكى فى مصر،وحقيقة الأمر أن التصرف الأمريكى يتم ليس ببجاحة فحسب وإنما بوقاحة والأدهى من ذلك أن صحيفة واشنطن بوست الأمريكية وثيقة الصلة بالمخابرات الأمريكية هاجمت د . فايزه أبو النجا وطالبت باقالتها وكأننا مازلنا فى عهد المخلوع حسنى مبارك ليس هذا فقط بل قامت السفيرة الأمريكية بمخاطبة قضاة التحقيق مباشرة وهذا ضد الأعراف المعمول بها دولياً حيث لا يجوز لأى دبلوماسى فعل ذلك بل يخاطب الجهات السياسية بما يريد والأنكى أنها طلبت عدم منع المتهمين الأمريكيين من السفر وهم لا زالوا قيد التحقيق (معلهش احنا عودناهم على كده) وكان من المفترض أن تكون محاكمة الرئيس المصري المخلوع محمد حسني مبارك محاكمة تاريخية لديكتاتور قدمه شعبه الى العدالة بعد ان أطاح به لكنها شهدت مواقف أقرب إلى الهزل مع سعي المحامين والادعاء إلى استغلال هذا الحدث لكسب الشهرة فمنذ بداية محاكمة مبارك في الثالث من أغسطس تبارى محاموا ضحايا الثورة في جذب اهتمام وسائل الإعلام والحصول على فرصة للظهور على شاشات القنوات التلفزيونية التي نقلت وقائع المحاكمة مباشرة وبلغ الأمر أن ادعى رجل أنه محام أن أكد لرئيس الجلسة القاضي أحمد رفعت أن مبارك توفي منذ سنوات وان الرجل الممدد على النقالة في قفص الاتهام هو مجرد شبيه له مطالبا

بتحليل الحمض النووي .

كما استغل آخر فترة تعليق للجلسة لإعلان نيته الترشح للانتخابات الرئاسية القادمة واعدا بتشريع تعاطي الحشيش وحتى تصديره إلى الخارج ولكن اكثر ما أثار حنق أهالي ضحايا الثورة هو نوعية الأدلة التي جمعها الادعاء العام ضد مبارك الذي حكم مصر بقبضة من حديد لثلاثين عاما والنقص الكبير في ملف الاتهام .

ودفعت اشتباكات بين الجيش والمتظاهرين خلال اعتصام في القاهرة في ابريل الماضي النائب العام إلى إصدار أمر باستجواب مبارك وبعد بضعة أيام صدر أمر باعتقال الرئيس السابق ونجليه ليتم وضعهم في ١٣ ابريل قيد الحبس الاحتياطي تمهيدا لمحاكمتهم وغالبا ما كانت تتزامن كل واحدة من خطوات تقديم مبارك إلى المحاكمة مع حركات احتجاج ضد المؤسسة العسكرية .

محاكمة فريدة من نوعها التى بدأت يوم الأربعاء ٢٨ ديسمبر كحلقة جديدة من مسلسل محاكمة مبارك بعد توقفه حوالي ثلاثة أشهر نتيجة طلب من الدفاع عن المدعين بالحق المدني من أهالي الضحايا برد المحكمة غير مبنى على أساس قوي مما جعل المحكمة ترفضه، وهذا ما دفع البعض إلى القول بأن من بين المدافعين عن المدعين بالحق المدني من يعملون لصالح المتهم وليس لصالح موكليهم ومعظم الشهود من كبار العسكريين الذين طلبهم محاموا الحق المدني كشهود إثبات ،بناء على تصريحات صدرت منهم و تداولتها في حينها وسائل الإعلام، تحولوا أمام المحكمة إلى شهود نفي بشهادات تعد لصالح المتهمين ، أو على الأقل ليس فيها ما يمكن الارتكاز عليه لإدانتهم ونقلت بعض وسائل الإعلام عن مصادر قضائية لم تحددها أن المحكمة ستحرص على إصدار حكمها في القضية قبل تخلي المجلس العسكري عن الحكم والذي تتوقع أن يتم في يونيو القادم وقد تم استنفار خمسة آلاف من قوات الأمن و٢٠ مدرعة و ٣٠ سيارة مصفحة وانتشرت عناصر المباحث ومفتشي الأمن العام حول أسوار الأكاديمية

لحماية المحكمة والمتهمين ومن معه،بالإضافة إلى ١٤ سيارة إسعاف وعيادتين متنقلتين، وهو أمر ربما ليس له سابقة في تاريخ المحاكمات فى العالم

بعض صور الانفلات الأمنى

لقد نتج عن الانفلات الأمنى عدة أحداث وسقط قتلى ونورد بعض هذه الأحداث البارزة لأثررها على مسار الأحداث فى مصر ومن أبرز هذه الأحداث:

موقعة الجـمل أو معركة الجـمال :

هي هجوم بالجِمال والبغال والخيول يشبه معارك العصور الوسطى وقام به الموالون للحزب الوطنى الحاكم والتابعون لنظام الرئيس المصري السابق حسنى مبارك بتاريخ ٢٠١١/٢/٢م للانقضاض على المتظاهرين فى ميدان التحرير فى القاهرة أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م وذلك لإرغامهم على إخلاء الميدان حيث كانوا يعتصمون وكان من بين المهاجمين المجرمون الخطرون الذين تم إخراجهم من السجون للتخريب ولمهاجمة المتظاهرين، ويطلق عليهم اسم البلطجية.

أحداث ماسبيرو :

أو مذبحة ماسبيرو كما أسمتها بعض الأوساط الصحفية، وتعرف أيضًا باسم أحداث الأحد الدامي أو الأحد الأسود عبارة عن مظاهرة انطلقت من شبرا باتجاه مبنى الإذاعة والتلفزيون المعروف باسم ماسبيرو ضمن أحداث يوم الغضب القبطي، ردًا على قيام سكان من قرية المريناب بمحافظة أسوان بهدم كنيسة قالوا أنها غير مرخصة، وتصريحات لمحافظ أسوان اعتبروها مسيئة بحق الأقباط وتحولت إلى مواجهات بين المتظاهرين وقوات من الشرطة العسكرية والأمن المركزي، وأفضت إلى مقتل بين ٢٤ إلى ٣٥ شخصًا أغلبهم من الأقباط.

منذ ثورة ٢٥ يناير نظمّ شبان أقباط عدد من وقفات الاحتجاج والمسيرات التي تؤكد وحدة الشعب المصري،وكذلك حال مظاهرة ماسبيرو التي انطلقت من شبرا أحد أحياء القاهرة ذو الكثافة المسيحية وتوجهت نحو مقر الإذاعة والتلفزيون

المصري الواقع في منطقة ماسبيرو بالقرب من ميدان التحرير ؛ أما السبب المباشر لمظاهرة شبرا فهو المطالبة بإقالة محافظ أسوان والرد على هدم بناء يعتقد أنه كنيسة في المدينة علمًا أن البناء متواجد من منتصف ولم تقم السلطات المصريّة بهدمه.

وقد أعلن آلاف الأقباط اعتصامهم أمام مبنى ماسبيرو احتجاجاً على أحداث المارياناب والمطالبة بتقديم الجناة للمحاسبة،ودعا فلوباتير ومتياس المتظاهرين للاعتصام، بينما انسحبت حركات اتحاد شباب ماسبيرو وحركة أقباط بلا قيود وقال المتحدث الرسمي لأقباط بلا قيود أنهم يرفضون وجود الجلابية السوداء في إشارة إلى الكهنة، وفي مساء ٤ أكتوبر ٢٠١١، قامت قوات الشرطة العسكرية بفض اعتصام الأقباط بالقوة، عقب قيام قوات من الأمن المركزي بضرب المتظاهرين وتعقبهم حتى ميدان التحرير ثم انسحبت لتحل محلها قوات الشرطة العسكرية التي طالبت الأقباط بإنهاء اعتصامهم، وعندما رفض المعتصمون ما طلب منهم، وبحسب ما كشفته صحيفة التحرير أن الجيش أطلق النار في الهواء بهدف تفريق المظاهرة مما أدى إلى انتشار حالة من الفوضى،فأقدم المتظاهرون على إحراق أربع سيارات بينها سيارة للشرطة وحافلتان صغيرتان وسيارة خاصة، كما خلعوا الأعمدة الحديدية على جانبي الجسر بهدف استخدامها كدروع في مواجهة الجيش، فضلاً عن إطلاق نار مجهول المصدر وبعد نجاح الجيش في عمل طوق أمني حول مبنى ماسبيرو وتراجع المتظاهرين إلى كورنيش النيل أمام المبنى، ظهر مجهولون يستقلون دراجات بخارية ودخلوا في حماية الشرطة العسكرية واعتدوا على المتظاهرين بالجنازير.

في الوقت نفسه، توجه العشرات من الشباب إلى ميدان التحرير هاتفين بسقوط الحكم العسكري، ومنددين بالتعامل العنيف للأمن، ولم يفلحوا في الوصول إلى ماسبيرو لكشف الحقيقة، وسرعان ما تمكنت قوات الأمن من السيطرة على الوضع داخل ميدان التحرير، وتم إلقاء القبض على العشرات، وتقهقر بقيتهم إلى خارج

الميدان وقد خلفت أحداث ماسبيرو ٢٥ قتيلا بينهم عناصر من الشرطة العسكرية التابعة للقوات المسلحة بخلاف إصابة المئات من أفراد الشرطة العسكرية والمدنية ومواطنين مدنيين وبدأت النيابة العسكرية تحقيقاتها في هذه الأحداث وقررت النيابة العسكرية ، حبس ٢٨ من المتهمين المسلمين والأقباط في أحداث المصادمات والعنف التي شهدتها منطقة ماسبيرو أمام مبني اتحاد الإذاعة والتلفزيون، لمدة خمسة عشر يوما على ذمة التحقيقات وتم توجيه تهم إلى المتهمين المقبوض عليهم بأنهم شاركوا في أعمال تخريب واعتداءات على أفراد من القوات المسلحة وحرق ممتلكات تخص الجيش المصري كانت النيابة العامة قد أجرت معاينة لموقع الاشتباكات للوقوف على حجم التلفيات والخسائر التي وقعت بالمنطقة،وتبين من المعاينة وقوع تلفيات وحرائق بعدد من المباني والسيارات الحكومية وسيارات ومدرعات الجيش والسيارات الخاصة ببعض المواطنين.

أحداث السفارة الإسرائيلية :

فى سبتمبر الماضي تم اقتحام السفارة الإسرائيلية، بسهولة ويسر حيث شق مجموعة من الأفراد طريقهم فى أمان كامل إلى الطابق الذى تقع فيه السفارة الإسرائيلية، أو على الأقل أحد المخازن التابعة لها، وقاموا بتحطيم الأبواب والدخول وإلقاء وثائق وأوراق من أحد النوافذ على الجماهير الذين استقبلوا الفعل بالتهليل والتكبير ومن الصعب الوصول لأسباب ذلك ولكن هناك عدة تفسيرات الأول منها هو أن ما حدث رد فعل طبيعى ومتوقع اتخذ شكلا عدائيا وفوضويا، من جماهير لم تجد فى سياسة السلطة ما يحفظ كرامتها أو يصونها فالأمر من وجهة نظر الجماهير الغاضبة لا يختلف كثيراً عما كان يحدث قبل الثورة المصرية، فلا الحكومة ولا المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كانا قادرين على أن يتخذا رد فعل مناسبا لواقعة مقتل الجنود المصريين على الحدود مع إسرائيل، بل عمد الطرفان إلى إشعال غضب الجماهير ببناء جدار فولاذى يحمى السفارة .

التفسير الثانى الذى ذهب إليه البعض هو أن ما حدث مؤامرة، ركائزها تقول إن الحكومة والمجلس العسكرى كانا يعرفان أن غضب الجماهير الذى عززه بناء جدار عازل للسفارة سيقود بالطبع إلى محاولات اقتحامها، وما يزيد احتمال ذلك هو عدم وجود فرد حراسة واحد لتأمين السفارة، وعدم تدخل الجيش ولا الشرطة فى مواجهة ما حدث إلا بعد أن انتهى الأمر تماما، وألقيت كل الأوراق والمستندات التى استطاعت الأيادى الوصول إليها وإلقاءها على الجماهير الحاشدة، فى وقت لم يعترض المجموعة رجل أمن واحد حاول منعهم أو التحدث إليهم على الأقل أما التفسير الثالث فهو قريب من الثانى فكلاهما يستند إلى نظرية المؤامرة، ولكن المؤامرة هذه المرة، ربما تتورط فيها أياد خارجية كما قيل، قد تلتقى مصالحها مع مصالح أجهزة داخلية كلاهما يخشى حدقث تحول ديمقراطى حقيقى فى البلاد، يهدد فرص جماعات المصالح المرتبطة بفساد النظام السابق، ويهدد مصالح قوى خارجية ترى فى مصر منافسا قويا محتملا لها.

استتبع ما حدث أن قامت وزارة الداخلية المصرية بإعلان حالة الاستنفار القصوى، وألغيت إجازات رجال الشرطة وذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن السفير الإسرائيلي في القاهرة والطاقم المرافق له وصلوا إلى تل أبيب على متن طائرة عسكرية أقلتهم من مصر، وأن القنصل الإسرائيلي في القاهرة باق لتصريف أعمال السفارة وأن ٦ من عناصر أمن السفارة احتجزوا داخلها قبل تدخل الأمن وتحريرهم.

أما عن الضحايا من الشباب المصرى فقد قالت وزارة الصحة المصرية إن أكثر من ٤٨٤ شخصا أصيبوا خلال المواجهات التي شهدتها القاهرة بين رجال الآمن والمحتجين، بينما اعتقلت الشرطة ٤ أشخاص أمام السفارة الإسرائيلية وأعرب الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن قلقه الشديد لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بعد اقتحام سفارة إسرائيل في القاهرة من قبل متظاهرين، وطلب من السلطات المصرية حماية السفارة، حسب ما أعلن البيت الأبيض.

أحداث بورسعيد :

ثارت أعمال شغب وصفتها أغلب المصادر بالمذبحة أو المجزرة، وقعت داخل استاد بورسعيد مساء الأربعاء ١ فبراير ٢٠١٢ الذكرى الأولى لموقعة الجمل عقب مباراة كرة قدم بين المصري والأهلي، وراح ضحيتها أكثر من ٧٣ قتيلاً (بحسب مديرية الشؤون الصحية في بورسعيد) ومئات المصابين وهي أكبر كارثة في تاريخ الرياضة المصرية بدأت الكارثة بنزول الجماهير أرض ملعب المباراة أثناء قيام لاعبي الأهلي بعمليات الإحماء قبل اللقاء، ثمّ اقتحم عشرات المشجعين أرض الملعب في الفترة ما بين شوطي المباراة تكرَّر الأمر بعدما أحرز المصري هدف التعادل ثم هدفي الفوز التاليين، حيث اقتحم أرض الملعب الآلاف بعضهم يحمل أسلحة بيضاء وعصي من جانب فريق المصري (الفائز ٣-١) بعد إعلان الحكم انتهاء المباراة، وقاموا بالاعتداء على جماهير الأهلي، مما أوقع عدد كبير من القتلى والجرحى وعزا بعضهم الهجوم إلى لافتة رفعت في مدرجات مشجعي الأهلي وعليها عبارة " بلد الذبالة ماجابتش رجالة " والتي عدها مشجعو المصري إهانة لمدينتهم وذكرت مصادر عديدة غياب كلّ الإجراءات الأمنية والتفتيش أثناء دخول المباراة، فضلا عن قيام قوات الأمن بفتح البوابات في اتجاه جماهير الأهلي، وعدم ترك سوى باب صغير للغاية لخروجهم، مما أدى إلى تدافع الجماهير ووفاة عدد كبير منهم أوضح وكيل وزارة الصحة المصرية أن الإصابات كلها إصابات مباشرة في الرأس، كما أن هناك إصابات خطيرة بآلات حادة تتراوح بين ارتجاج في المخ وجروح قطعية وأكدت مصادر طبية في المستشفيات التي نقل إليها الضحايا أن بعضهم قتلوا بطعنات من سلاح أبيض وأكّدت تقارير صادرة الطب الشرعي المبدئية وجود وفيات نتيجة طلقات نارية وخرج الأهلي وجماهيره من بورسعيد داخل عربات مدرعة وعادوا للقاهرة بطائرات عسكرية ودخلت وحدات من القوات المسلحة المدينة، وانتشرت على طريق الإسماعيلية –

بورسعيد لمنع الاحتكاكات بين جماهير النادي الأهلي والمصري كما أمّنت قوات الأمن قطار المشجعين العائد إلى القاهرة وبعد قيام لجنة تقصى الحقائق التابعة لمجلس الشعب بعملها وبعد القبض على ٥٣ من مثيرى الشغب توصلت جهات التحقيق الى ما جعل النائب العام المستشار عبد المجيد محمود يصدر قرارا بمنع كل من رجل الأعمال جمال عمر، الصديق المقرب للرئيس المخلوع حسني مبارك ونجليه، والحسيني أبو قمر أمين الشباب بالحزب الوطني المنحل، وعضو مجلس الشعب السابق، ومحمود المنياوي، أمين عام الحزب الوطني ببورسعيد، وعضو مجلس الشعب السابق، من السفر، وإدراج أسمائهم ضمن قوائم الممنوعين من السفر، وقوائم ترقب الوصول، وتوزيع أسمائهم على جميع المطارات والموانئ ومنافذ الدولة لتنفيذ القرار.

وجاء قرار المنع بناء على اتهامات للثلاثة بالتورط في مذبحة الالتراس بمدينة بورسعيد، عقب مباراة كرة القدم بين الأهلي والمصري، الأسبوع الماضي، حيث أشارت معلومات إلى أنهم لعبوا دوراً كبيراً في التخطيط للمذبحة، بالتنسيق مع عدد من الشخصيات المسجونة في سجن طرة، وبالتواطؤ مع قيادات أمنية كبرى في المحافظة، سهلت تنفيذ المؤامرة،واستقدام أكثر من ٥٠٠ بلطجي من خارج بورسعيد للقيام بالمجزرة.

وفى محاولات لتفسير أسباب مذبحة بورسعيد ومن وراءها انتشرت أخبار وشائعات وبعض التحقيقات،ومازال الجميع يفتش عن من يملك السر ؟ دارت الاستنتاجات حول محورين إسرائيل وفلول الحزب الوطنى السابق ففى حديث لاحدى القنوات الايطالية كان الموضوع عن أحداث بورسعيد وخلص المحللون فى البرنامج إلى أن إسرائيل هى التى خططت لتلك الحادثة ، والحقيقة إسرائيل دائما موجودة فى أى حدث فى مصر فهى من المستفيدين بلا شك من عدم استقرار مصر ، وعدم انتهاء تلك الفترة الانتقالية وأن تستمر فى فوضى وعمل أى مخطط

لإثارة الفتنة بين طوائف الشعب وأيضا بين الشعب والجيش والشرطة ، ولها اليد الطولى فى ذلك فهى تمتلك جهاز استخباراتى قوى وله القدرة على التنبؤ والتخطيط ويعلم بواطن الدول ، هذا حقيقى وواقعى ، ويمكن الاستفادة من ذلك بالتعاون بطريق غير مباشر مع أعداء الثورة فى داخل مصر، لتنفيذ ما ترسمه إسرائيل ، فلدى إسرائيل مراكز متخصصة فى التنبؤ بمعنى يمكن لها أن تتنبأ بكمية الأمطار التى يمكن أن تسقط على مصر هذا العام وحجم إنتاج الحبوب وعدد المواليد والإنتاج القومى وتعلم موارد ونفقات وكل ما يتعلق بمصر أو غيرها فى دول المنطقة ويساعدها فى ذلك صور الأقمار الصناعية التى لديها العديد سواء فى المجال الحربى أو الاعلامى أو المخصص للأغراض العلمية ، بل أنها تسوق تلك المعلومات بملايين الدولارات إلى بعض الدول التى يهمها متابعة أخبار دول الشرق الأوسط ، وبذلك نستطيع القول أن إسرائيل لديها كفاءة عالية فى المجال العلمى التقنى المعلوماتى ، لما تمتلكه من تكنولوجيا فى ذلك المجال وقد سبقت أمريكا والهند والصين ودول أوروبية أخرى كثيرة ، وبالتالى دخول إسرائيل فى استنتاجات الحادثة لابد أن يكون موجودا وهذا أمر مفروغ منه .

وإذا ثبت تورط إسرائيل فى تلك الحادثة فلن تجد السلطات المصرية دليلا واحدا ورائها ، ولن تستطيع مساءلتها عن جرائمها ، والأفضل أن نكون على قدر المسئولية الوطنية لمنع الاختراقات الإسرائيلية لا لمساءلة دولة هى فى الأساس فوق القانون الدولى .

المحور الآخر هو اتهام الفلول من النظام السابق فى تدبير تلك الجريمة وهذا ممكن وتفسير سهل للحادثة ، حيث أن مازال الفلول وأتباع النظام السابق متواجدون فى كل هيئات ومؤسسات الدولة ويحافظون حتى الان على ولاءهم لمبارك والعادلى ويفعلون كل ما يمكن لمحاولة عدم محاكمتهم بالقضاء على الثورة أو تأخير نتائجها لحين انتهائهم من حرق ملفات الفساد ،ولأن نجاح الثورة يعنى ضياع مصالح هؤلاء وربما ملاحقتهم بعد ذلك ومحاكمتهم على الأموال والممتلكات التى نهبوها والفساد المالى والسياسى أيام النظام السابق ، وإذا كنا

افترضنا هذا وهناك مؤشرات فى التحقيقات تدلل على تلك النتيجة أن الفلول هم المتسببون فى قتل المصريين ، يتضح لنا السؤال الهام الذى كتبته فى مائة مقال حتى الآن ، إذا كان المسئولين فى الدولة واقصد المجلس العسكرى ومجلس الوزراء يعلم أن الفلول وأتباع النظام السابق مازال لهم تأثير ويستطيعون التخطيط فلماذا البقاء عليهم فى المؤسسات والهيئات الحكومية ؟ لماذا لم يتم عزلهم عن مناصبهم ؟ لا يوجد مبرر للابقاء على هؤلاء طالما يعلم المسئولين أن هؤلاء ضد الثورة المبرر الوحيد هو أنهم يمكن الاستفادة منهم فى مخططات لتحقيق أهداف خفية وبالتالى ثبت الاتهام على هؤلاء الفلول أم لم يثبت يجب على المسئولين فى الدولة عزلهم من مناصبهم .

واسرائيل والفلول متهمان فى مذبحة بورسعيد وفقا لمبدأ ابحث عن المستفيد حيث الفائدة المباشرة من تنفيذ تلك الحادثة ونتيجتها هى عدم استقرار مصر واثارة الفتن الداخلية بين أفراد الشعب ومن جهة أخرى بين الشعب والشرطة والجيش وتكون النتيجة عظيمة حيث إذا نجح المخطط ، فيكون القضاء على المصريين بأيدى مصرية وانهاك الجيش والشرطة وبالتالى القضاء على الدولة، ثم السيطرة بمساعدة أنصارهم فى تملك الأمور والسيطرة ، إسرائيل تخشى وصول الأخوان المسلمون إلى السلطة لأنها تعلم أن وصول الأخوان للسلطة سوف يؤدى إلى استقرار مصر وبناء دولة قوية ، ولذلك تشجع على الانقلاب على نتائج الانتخابات وتصرح أنها تؤيد المرشح المعين لانتخابات الرئاسة كأنها تختار لمصر وليس المصريين من يختارون رئيسهم ، فى تدخل فى شئون مصر بعجرفة سياسية واضحة ، أيضا الفلول لا يريدون وصول الأخوان إلى السلطة لأنهم يعلمون أنهم سوف يلاحقون ويحاكمون ، وان الفلول يريدون الفوضى والفساد لان تلك البيئة الصالحة لهم ويجيدون فيها ، أو لصرف الأنظار عنهم فى تلك المرحلة .

موقعة الحواوشى :

بتاريخ ١٤-١٢- ٢٠١١ وكنوع من التعاطف من الشعب الطيب قام بعض المواطنين بتوزيع وجبات على المعتصمين والمتظاهرين المنقطعين لخراب مصر

ومن الأطعمة الموزعة كان الحواوشى فأصيب حوالى ٧٠ منهم بالتسمم فقامت سيارات الإسعاف بنقلهم من أمام مجلس الوزراء إلي مستشفى القصر العيني ومات أحدهم ورغم الحالة الصحية لهم إلا أنهم واصلوا ترديد هتافات معادية للمجلس العسكري والأجهزة الأمنية متهمين إياهم بتدبير هذا الحادث ولكن رغم الاتهامات التى تحبط الا أن اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية أعلن أنه تم القبض على السيدة التي قامت بتوزيع وجبات الحواوشي الفاسدة على معتصمي مجلس الوزراء.

وقال اللواء إبراهيم – في مؤتمر صحفي عقد في وزارة الداخلية أن السيدة تدعى نيللي عصمت من الجيزة وهي ربة منزل وأنها اعترفت تفصيليّاً بارتكابها للواقعة وطويت صفحة الحواوشى لتفتح بعدها صفحة جديدة لتكشف عن غرائب لا يمكن أن تحدث إلا فى بلدنا .

مهاجمة أقسام الشرطة

شهدت بعض أقسام مصر محاولات اقتحام على يد مجموعات مسلحة، منها محاولة اقتحام وحرق قسم شرطة المرج فقد تم تهريب ٥٧ متهما، وتم السيطرة على ١٩ منهم حيث تلقى مساعد أول وزير الداخلية لأمن القاهرة، إخطارا من مأمور قسم شرطة المرج يفيد قيام مجموعة مسلحة باقتحام القسم، وأنها أشعلت النيران فى المبنى مما أسفر عن هروب ٥٧ محتجزا، بينما سيطرت القوات على ١٩ آخرين وتبين قيام ٩ أشخاص من الأعراب الملثمين يستقلون دراجات بخارية، بإطلاق أعيرة نارية من أسلحة آلية وجرينوف على مقر القسم، بهدف تهريب المتهم حماد حمدان عطية عواد وشهرته حمدان الدمس من أعراب الدمايسة بمنطقة النهضة، المحبوس على ذمة قضية مخدرات، وصادر ضده حكم بالحبس لمدة سنة،وقام المسلحون بإلقاء زجاجات بنزين وإشعال النيران بالقسم، حيث ساعدهم المتهم من داخل الحجز وأشعل النيران فى محتوياته الشخصية هو وباقى المحتجزين وأن ضباط القسم قاوموا المجموعة المسلحة وتبادلوا إطلاق الأعيرة

النارية، ولكن استغل المتهمون الأدخنة وكثافة النيران وتوافد أعداد كبيرة من أهالى المنطقة وأهالى المحتجزين لتهريب ذويهم من الحجز، مما أسفر عن تهريب ٥٧ متهما وتمكنت القوات من السيطرة على ١٩ آخرين أصيب بعضهم بحروق وتم إسعافهم بمستشفيات المطرية والسلام كما شهد قسم شرطة المطرية تجمهر أكثر من ٦٠ شخصا من أهالى منطقة الشركات بالمطرية أمام ديوان القسم المؤقت بحى المطرية، وقاموا برشقه بالحجارة مما أسفر عن حدوث تلفيات بزجاج سيارات التمركز المسلح، ولم يسفر الهجوم عن إصابات وقامت القوات الخاصة بتأمين القسم بإطلاق قنبلة غاز واحدة لتفريق المتجمهرين أمام القسم مما أسفر عن انصرافهم وتجمع ٢٠٠ شخص من أهالى المطرية لتأمين القسم، وتمكنت بمساعدة الأهالى من ضبط مجموعة معها أسلحة نارية أثناء استقلالهم دراجة بخارية وشهد قسم السلام ثان قيام أشخاص بالتجمهر أمامه،وقاموا بإطلاق الأعيرة النارية تجاه القسم،وقامت القوات بمبادلتهم إطلاق الأعيرة النارية فلاذوا بالفرار دون حدوث إصابات كما شهدت خدمة التمركز بمدخل طريق الشوبك بالتبين،أحداث مماثلة حيث قام بعض الأشخاص يستقلون سيارة شيروكى سوداء اللون بدون أرقام، بإطلاق أعيرة نارية تجاه القوات، مما اضطر القوات لمبادلتهم إطلاق النار ولاذوا بالفرار تجاه منطقة الصف وشهد قسم الأميرية تجمع عدد من أهالى متهم محتجز داخل القسم على ذمة التحقيق فى أحداث مشاجرة، للمطالبة بخروجه لحضور جنازة شقيقه،إلا أن أجهزة الأمن فى القسم أرشدتهم على اتباع الطرق القانونية لهذا المطلب، حيث تفهم الأهالى الموقف وانصرفوا من أمام ديوان القسم أما خارج القاهرة الكبرى فى الإسماعيلية فقد شهد قسم شرطة مدينة أبوصوير هجوم للأعراب على مركز الشرطة وقالت المصادر أنه تم إصابة أحد الجناة وحمله المهاجمون فى سياراتهم خلال عملية تبادل أطلاق النار وكان شرطيين قد استشهدا وأصيب ستة آخرون بينهم نائب المأمور في محاولة لإخراج أثنين من أقاربهم متهمين فى حادث سطو مسلح على الطرق وتصدت لهم عناصر الشرطة بالمركز كما حدث هجوم مسلح على دورية أمنية بطريق

الإسماعيلية بورسعيد الزراعى ونقل أمين شرطة إلى المستشفى على أثرها بإصابات خطيرة حيث هجم أربعة مسلحون مجهولون على سيارة دورية أمنية أثناء توقفها بالقرب من قرية أبو خليفة مركز القنطرة غرب بالمنطقة غرب لتفقد الحالة الأمنية وعند فشلهم فى السرقة فروا هاربين واستمرارا لدراما الاعتداءات على أقسام الشرطة تجمع أكثر من ٥٠ فرد أمام مركز شرطة التل الكبير محاولين إخراج قريب لهم متهم بالسرقة فأطلق المتجمعين وابلاً من النيران وقطعوا الطريق الرئيسى الإسماعيلية الزراعى قرب التل الكبير فبادلتهم القوات إطلاق النيران إلى أن فروا هاربين .

مظاهرات أمام وزارة الدفاع:

تظاهر مئات المحتجين أمام مقر وزارة الدفاع المصرية الجمعة مطالبين بطرد المجلس العسكري الذي يتولى زمام الحكم في مصر وذلك عشية تنفيذ عصيان مدني دعا إليه الذين يطلق عليهم ناشطون في ذكرى الإطاحة بنظام حسني مبارك وينظم هؤلاء الناشطون عدة مظاهرات في أنحاء متفرقة من القاهرة على أن تلتقي جميعها أمام وزارة الدفاع تمهيداً للإضراب والاعتصام المقرر إقامته في الذكرى الأولى للاطاحة بمبارك وبدأت إحدى المسيرات من مسجد الفتح في ميدان رمسيس بوسط القاهرة بعد صلاة الجمعة وشارك فيها المئات لكن عدد المشاركين بلغ نحو ثلاثة آلاف حين وصلت المسيرة إلى حواجز أمام مقر وزارة الدفاع وفي مدينة الاسكندرية الساحلية نظم مئات من مؤيدي المجلس العسكري مظاهرة بجوار قصر رأس التين والقاعدة البحرية المجاورة رفعت خلالها لافتات تقول الجيش والشعب ايد واحدة ، بينما انطلقت مسيرة تنادي بإسقاط حكم المجلس العسكري من مسجد القائد ابراهيم بالاسكندرية.

وقد بدأت ليلا أعداد المتظاهرين أمام وزارة الدفاع فى الانخفاض بعد انسحاب المئات منهم من أمام محيط وزارة الدفاع، فيما حدث انقسام فى الرأي حول

الاعتصام أمام الوزارة ومنذ أشهر يواجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم منذ سقوط حسني مبارك تصاعداً للاحتجاجات ضده كما أتهم بانه استمرار للنظام السابق وتوالت الطلبات بتخليه فورا عن السلطة.

محاولة تفجير وزارة الداخلية :

حاول مجموعة من الشباب المتجمعين أمام مبنى وزارة الداخلية اقتحام المبنى للسيطرة عليه ود بلغت روح المغامرة بين الأكثر جرأة منهم أن حاول أحدهم تفجير المبنى ولكن تم القبض عليه وأحالت نيابة السيدة زينب الطالب المتهم بحيازته قنبلة بهدف تفجير وزارة الداخلية إلى نيابة أمن الدولة، التى قررت حبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

وكانت تحقيقات نيابة السيدة زينب قد كشفت عن تفاصيل خطيرة فى واقعة القبض على طالب وبحوزته قنبلة اعترف بأنه كان يريد تفجيرها أمام وزارة الداخلية، إلا أن الأجهزة الأمنية ألقت القبض عليه.

وكان المتهم يقوم بمراسلة أشخاص ينتمون إلى حركة حماس الفلسطينية ويتبادل معهم الخطة التى يقوم فيها بتهريب المخدرات عبر الأنفاق، كما تبين أن المتهم ضُبط بحوزته سلاحا آليا صغير الحجم، وكان يقيم فى التحرير منذ اندلاع الاشتباكات، وأن القنبلة تحتوى على مادة TNT شديدة الانفجار، وبالكشف عن الإيميلات التى يراسل منها تبين وجود أسماء أبو عمار وغيرهم، وأنه نجح فى تهريب المتفجرات، فأمرت النيابة بحبسه أربعة أيام على ذمة التحقيقات.

فقد تلقى قسم شرطة السيدة زينب بلاغا من محل إنترنت يفيد بضبط طالب يقوم بمراسلة أحد الأشخاص بفلسطين يبلغه عن نجاحه فى تهريب المتفجرات، وبتفتيشه عثر بحوزته على المفرقعات وعلى الفور انتقلت قوة من القسم ومعهم عدد كبير من الكلاب البوليسية للكشف عن وجود مفرقعات من عدمه مع المتهم، وعثروا بحوزته على قنبلة يدوية وسلاح آلى ومسدسى صوت معدلين لإطلاق

الأعيرة النارية، وأسطوانة تشبه قنابل الغاز، وكمامات للغازات المسيلة للدموع ونظارة زجاجية واقية من الغازات وجهاز كمبيوتر، وأكدت التحريات أن المتهم يدعى أشرف محمد فرج ٢٣ سنة . طالب بمعهد فنى صناعى ومقيم بالمطرية، وأنه هارب من سجن أبو زعبل شديد الحراسة خلال ثورة ٢٥ يناير وبفحص مراسلاته الإلكترونية، تبين قيامه بالاتصال إلكترونيا مع عدد من عناصر أحد التنظيمات الخارجية المسلحة وتلقيه رسالة محتواها بدى أرسل لك عدد ٢٠ قنبلة و١٠ كيلو تى إن تى وحمض نيتريك، ولكن هناك ظروف تعوق ذلك فتم تحرير محضر بالواقعة وإخطار النيابة العامة التى تولت التحقيق والتى أحالته بدورها لنيابة أمن الدولة التى قررت حبسه ١٥ يوماً كما تم القبض على ١٠ متظاهرين حاولوا اقتحام مبنى الداخلية

أحداث شارع القصر العينى:

حدثت اشتباكات بداية من يوم الجمعة ١٦ ديسمبر ٢٠١١ بين قوات الشرطة العسكرية المصرية من جهة وبين المعتصمين أمام مبني مجلس الوزراء المصري من جهة أخرى بعد محاولة فض اعتصام ميدان التحرير بالقوة يوم ١٩ نوفمبر ٢٠١١، والتي أدت إلي وفاة أكثر من أربعين متظاهر وتسببت في اندلاع مظاهرات عارمة في ميدان التحرير وميادين أخرى في مصر علي مدي أسبوع، استمر اعتصام بعض المتظاهرين أولاً في ميدان التحرير ثم انتقل أمام مقر مجلس الوزراء المصري احتجاجًا علي تعيين الدكتور كمال الجنزوري رئيسًا لمجلس الوزراء ومع فجر يوم ١٦ ديسمبر ٢٠١١ تم اختطاف أحد المتظاهرين والاعتداء عليه بالضرب المبرح ثم إطلاق سراحه مما أدي إلي تأجيج مشاعر المتظاهرين وبدء المناوشات والاشتباكات بين قوات الشرطة العسكرية والمعتصمين وقد أصدر المجلس الأعلي للقوات المسلحة بيانًا يوضح فيه بداية الأحداث وألقي باللائمة علي بعض المعتصمين لاعتدائهم علي ضابط يؤدي واجبه اليومي المعتاد في المرور على عناصر التأمين داخل وخارج مجلس

الشعب مما أثار حفيظة عناصر الخدمة بالتدخل لفض الحدث، وانتهى الأمر إلى عودة الضابط إلى مقره بمجلس الشعب وأضاف البيان أن هناك مجموعات من الأفراد والمتظاهرين التي تجمعت على مدار اليوم، وقامت بالتعدي على المنشآت الحيوية، والتراشق بالحجارة وأعيرة الخرطوش وزجاجات المولوتوف، مما أسفر عن هدم أحد أسوار مجلس الشعب في محاولة لاقتحامه، بالإضافة إلى تعرض بعض أجزاء مجلس الشورى إلى التدمير وإصابة العديد من الأفراد وأكد البيان أن عناصر التأمين لم تقم بأي عمل لفض الاعتصام، وأنه تجري محاولات للتفاهم مع بعض عناصر الشباب التي تشارك في الحفاظ على تأمين واستقرار هذه المنطقة كما أكد التزام عناصر التأمين بضبط النفس لأعلى درجة ممكنة وعدم التعدي على المواطنين أو المعتصمين أو المتظاهرين.

واستمرت الاشتباكات بين كر وفر طوال يوم الجمعة ١٦ ديسمبر ٢٠١١ واستخدمت قوات الشرطة العسكرية المصرية خراطيم المياه والهراوات وتبادلت إلقاء الطوب والحجارة علي المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة عشرات المتظاهرين كانت حصيلة المصابين المعلنة حتي مساء الجمعة ١٦ ديسمبر ٢٥٥ مصابًا وثلاثة قتلى كما قتل في مكان الأحداث الشيخ عماد عفت، أمين الفتوى بدار الإفتاء المصرية وأعلن الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء أن ما حدث يشير إلى أن هناك أطرافا لا تريد للتحسن الأمنى الذي كان قد بدأ يحدث خلال الأيام الماضية أن يستمر وأن الأحداث بدأت بعد منتصف ليل أول أمس بتواجد مجموعة كبيرة من الشباب كانت متواجدة في موقع الاعتصام وكانت تلعب الكرة، وأن إحدى الكرات دخلت إلى مقر المجلس ودخل أحد الشباب لاسترجاعها وأشار الجنزوري إن عدد المصابين من حرس مجلس الشعب بلغ ٣٠ فردًا بينهم ٦ ضباط و ٢٤ جنديا من الشرطة أصيبوا داخل المجلس، وكانت لديهم توجيهات بألا يخرجوا خارج المبنى، كما أكد أن قوات الجيش لم تستخدم أي طلقات نارية، مشيرا إلى وجود مجموعات لا تريد لمصر الخير تكرر ما حدث في ماسبيرو وشارع

محمد محمود وأصدر المجلس الأعلي للقوات المسلحة رسالته رقم ٩٠ علي موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، والتي أظهرت مقطع فيديو يوضح قيام بعض الأشخاص باقتحام مبني مجلس الوزراء المصري وتخريبه وإشعال النار فيه وقد ارتفع العدد النهائي للقتلى في الأحداث إلي ١٧ قتيلاً و ١٩١٧ مصاباً .

وعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة مؤتمراً صحفياً أنكر فيه اللواء عادل عمارة كل التهم الموجهة للقوات المسلحة من استخدام العنف ضد المتظاهرين وأكد فيه التزام المجلس العسكري بالتحول الديمقراطي في مصر كما أعرب اللواء عمارة عن أسف المجلس العسكري لسقوط الضحايا من المتظاهرين واتهم جهات بالعمل بمنهجية علي هدم الدولة المصرية وإثارة الفتن وقد ارتفع عدد المصابين حتي مساء ١٩ ديسمبر ٢٠١١ إلي ١٢ قتيل وأكثر من ٨٠٠ جريح من المتظاهرين وقد خرج آلاف النساء في مسيرات حاشدة في ميدان التحرير عصر اليوم للتنديد باعتداءات القوات المسلحة على المتظاهرات وعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعاً مشتركاً مع المجلس الاستشاري حيث انتهيا إلي التوصية بوقف العنف فوراً مع الحرص علي كرامة المواطن وسلامة المنشآت، وأكدا علي أهمية استكمال خطوات نقل السلطة في مواعيدها المحددة بدءاً من انتخابات مجلسي الشعب والشورى ثم وضع الدستور وانتخابات الرئاسة قبل نهاية يونيو ٢٠١٢ ثم أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة رسالته رقم ٩١ على موقع فيسبوك والتي أبدى فيها أسفه لنساء مصر عما حدث من تجاوزات بحقهن منذ بداية الأحداث، وأكد على أهمية استمرار العملية الانتخابية في مواعيدها المحددة سلفاً مع استعداده لمناقشة أي مبادرة تقوم بها القوي السياسية قد تسهم في عودة الاستقرار في مصر.

وكانت قد انتشرت دعوات من نشطاء سياسيين باقتراح لتسريع نقل السلطة في مصر عبر نقل سلطة رئيس الجمهورية إلي رئيس مجلس الشعب المنتخب بعد

اجتماعه في يناير ٢٠١٢ على أن يقوم بإجراء انتخابات الرئاسة في غضون ٦٠ يوماً، إلا أن حزب الحرية والعدالة المنبثق من جماعة الإخوان المسلمين أبدى تحفظه علي هذا الاقتراح وأصر على أن انتخابات الرئاسة يجب أن تتم بعد وضع الدستور حسب ما أعلن عنه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الإعلان الدستوري وارتفع عدد الضحايا منذ بدء الاعتداءات إلي ١٤ قتيلاً وأكثر من ٩٠٠ جريح من المتظاهرين وقد هدأت الأمور في يوم الأربعاء وخلت من الاشتباكات وبالتالي لم تسجل حالات إصابة جديدة، إلا أن الوفيات ارتفعت إلي ١٥ مع نهاية اليوم بوفاة مصاب نتيجة إصابته بطلق ناري في اليوم السابق.

وأصدر المجلس الأعلي للقوات المسلحة رسالته رقم ٩٢ على موقع فيسبوك، والتي أكد فيها توفر معلومات لديه تدعو إلى الحيطة والحذر خلال الفترة المقبلة أبرزها استمرار المخطط الهادف إلى إفشال وإسقاط الدولة بتصعيد الاعتصامات والاحتجاجات واستهداف المرافق الحيوية للدولة. وقال المجلس إن المخطط يتضمن أيضاً إبقاء الوضع على ما هو عليه بميدان التحرير لأكبر وقت ممكن والعمل على تصعيد الأحداث وتوريط المجلس الأعلى للقوات المسلحة باستثمار تدخله كلما حدث ذلك من جانبه وأكد المجلس أن إظهاره لهذه المعلومات يرجع إلى حرصه على إشراك المصريين الشرفاء وتبصيرهم بالمخاطر المحيطة بنا جميعا ثقة في الوطنية وأملا في التكاتف واليقظة للحيلولة دون نجاح هذه المخططات.

• أدت الأحداث واستخدام القوة ضد المعتصمين إلى إعلان كل من الدكتور معتز بالله عبد الفتاح وأحمد خيري أبو اليزيد والدكتورة نادية مصطفى ومنار الشوربجي وزياد علي ولبيب السباعي وحسن نافعة وشريف زهران وحنا جرجس لاستقالاتهم من المجلس الاستشاري المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠١١.

•كما اجتمع المجلس الاستشاري في مساء يوم ١٦ ديسمبر ٢٠١١ وأصدر عدة توصيات وأعلن عن تعليق اجتماعاته لحين استجابة المجلس الأعلي للقوات المسلحة لها ٠

• أحداث محمد محمود الأولى :

ومع بداية يوم ١٩ نوفمبر حدثت اشتباكات ومظاهرات وقعت في ميدان التحرير ومحيطه وشارع محمد محمود في قلب القاهرة عقب جمعة المطلب الواحد، بدءاً من يوم السبت ١٩ نوفمبر ٢٠١١ حتي الجمعة التالية ٢٥ نوفمبر ٢٠١١ أدت الأحداث إلى مصرع ٤١ متظاهر بالإضافة إلى آلاف المصابين، وكانت الكثير من الإصابات في العيون والوجه والصدر نتيجة استخدام الخرطوش بالإضافة إلى حالات الاختناق نتيجة استخدام الغاز المسيل للدموع.

كان الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل وبعض الحركات السياسية علي موقع فيسبوك قد دعت إلي ما أسموه جمعة المطلب الواحد في ميدان التحرير وغيره من ميادين مصر في يوم ١٨ نوفمبر ٢٠١١ مطالبين بسرعة نقل السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلي حكومة مدنية منتخبة في موعد أقصاه أبريل من عام ٢٠١٢ وكان قد ساعد على تأجيج الأحداث إصدار الدكتور علي السلمي لوثيقة المبادئ الأساسية للدستور التي أثارت غضباً عارماً لاحتوائها على بنود تعطي القوات المسلحة وضعاً مميزاً بالإضافة لاحتوائها علي مواصفات لاختيار الجمعية التأسيسية التي من المفترض أن يختارها مجلس الشعب الذي سيتم انتخابه بدايةً من ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ ومن ثم شاركت معظم القوي والأحزاب السياسية بهذه المظاهرة في يوم الجمعة ١٨ نوفمبر ٢٠١١ ثم دعت للانصراف في نهاية اليوم حتى لا يتم تعطيل انتخابات مجلس الشعب في الأسبوع التالي، إلا أن بعض أسر الضحايا وبعض الشباب أصروا على الاعتصام في ميدان التحرير.

قبل منتصف اليوم بقليل، قامت قوات الشرطة المصرية بفض اعتصام حوالي ألفي شخص في وسط ميدان التحرير بالقوة إلا أن استخدام القوة المفرطة من جانب الشرطة أدى لاشتعال الأحداث في الميدان ونزول المتظاهرين بأعداد كبيرة وقد استمرت عمليات الكر والفر بين المتظاهرين وقوات الشرطة طوال اليوم، فبعد

أن سيطرت الشرطة على الميدان بالمدرعات انسحبت منه في نهاية اليوم وقد استخدمت الشرطة المدرعات والخرطوش وقنابل الغاز المسيل للدموع بكثافة مما أدي لإصابة المئات ما بين اختناق بالغاز وإصابة العيون بالخرطوش ، وكانت الحصيلة المعلنة من المصابين حتى نهاية اليوم ٦٧٦ شخصاً بينهم ١٩ مجنداً من الشرطة وقد انتشرت المظاهرات أيضاً في الإسكندرية عند مديرية الأمن، الأمر الذي أدى إلى وفاة متظاهرين اثنين إثر إطلاق الرصاص الحي عليهم من قبل قناصة.

استمر توافد الآلاف علي ميدان التحرير مع استمرار المواجهات بين المتظاهرين وقوات الشرطة، واستمر سقوط المصابين مع استخدام الشرطة للخرطوش وقنابل الغاز ومع حلول المغرب في ميدان التحرير قامت قوات مشتركة من الشرطة العسكرية والأمن المركزي باقتحام لميدان التحرير وتم إخلاؤه من المتظاهرين وإشعال النار في خيام المعتصمين والدراجات النارية الموجودة، ثم قامت هذه القوات بترك الميدان لاحقاً وقد أسفر هجوم قوات الأمن والجيش عن إصابة ما يزيد عن ١٧٠٠ بالإضافة إلي مقتل ١٠ من المتظاهرين

وأصدر مجلس الوزراء بياناً مساء اليوم أكد فيه علي حق المواطنين في التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي، إلا أنه يرفض بشدة محاولات استغلال هذه التظاهرات لزعزعة الأمن والاستقرار وإثارة الفرقة، في وقت تحتاج فيه مصر إلى الوحدة والاستقرار وأكد أيضاً التزامه الكامل بإجراء الانتخابات في موعدها في ٢٨ نوفمبر ٢٠١١، وأن التوتر المفتعل حالياً يهدف لتأجيل الانتخابات أو إلغائها وهو لم لن تسمح به، كما شدد على دعم الحكومة لوزارة الداخلية ومساندتها في مواجهة أعمال العنف وتوجه الشكر لضباط وجنود الشرطة علي تحليهم بأقصى درجات ضبط النفس.

وتركزت معظم الاشتباكات والإصابات في شارع محمد محمود الذي يخرج من ميدان التحرير ويفضي إلي شارع الشيخ ريحان الذي يقع فيه مقر وزارة الداخلية

المصرية على بعد حوالي ٧٠٠ متر من ميدان التحرير وكان هدف المتظاهرين من التواجد في هذا الشارع هو منع قوات الأمن المتواجدة فيه من الهجوم علي ميدان التحرير، إلا أن قوات الأمن بررت استخدام العنف هناك إلي محاولتها منع المتظاهرين من اقتحام مبنى وزارة الداخلية.

وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بياناً دعا فيه القوى السياسية للحوار بشأن الخروج من الأزمة الحالية، وأبدى أسفه لسقوط ضحايا ومصابين بين المتظاهرين، ودعا فيه المواطنين إلى الحذر والتزام الهدوء حتى تتم عملية التحول الديمقراطي بسلام وأمر المجلس العسكري وزارة العدل بتشكيل لجنة تقصى حقائق للوقوف على أسباب وملابسات اشتعال أحداث العنف وسقوط الضحايا والمصابين وقد ارتفعت أعداد المصابين مع نهاية اليوم إلي ١٩٠٢ مصاب و ٢٤ قتيل من المتظاهرين فيما وصل عدد المصابين من قوات الشرطة إلي ١٠٥ منهم ٢٤ ضابط حسب تصريح مصادر أمنية.

واجتمع عدد من القوى والأحزاب السياسية مع الفريق سامي عنان رئيس أركان القوات المسلحة المصرية ونائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمحاولة الخروج من الأزمة الحالية وقد أسفر الاجتماع عن الاتفاق على قبول استقالة حكومة الدكتور عصام شرف وتشكيل حكومة إنقاذ وطني تعمل علي تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير كما أسفر عن الاتفاق على تعجيل الجدول الزمني لانتقال السلطة والتعهد بإجراء انتخابات الرئاسة في موعد أقصاه نهاية يونيو ٢٠١٢ على أن يتم ذلك بعد وضع الدستور والاستفتاء عليه في غضون شهرين من أول اجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورى في أبريل ٢٠١٢.

وقد ظهر المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلي للقوات المسلحة في خطاب تليفزيوني مساء اليوم تعليقاً على الأحداث أكد فيه أن القوات المسلحة ليست بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب وأنها علي وعدها بعدم إطلاق النار على الشعب المصري وأنها تلتزم بما جاء في الاستفتاء الشعبي في ١٩

مارس ٢٠١١ من إجراء انتخابات البرلمان ثم وضع الدستور ثم انتخابات الرئاسة وقد أعلن قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بما يلي:

- قبول استقالة حكومة الدكتور عصام شرف وتكليفها بتسيير الأعمال حتى اختيار حكومة جديدة.
- الاعلان عن الالتزام بالجدول المعلن لانتخابات البرلمان على أن تجري انتخابات الرئاسة في موعد أقصاه نهاية يونيو ٢٠١٢.

وأعلن المشير طنطاوي أن القوات المسلحة لا ترغب في الحكم وأنها على استعداد لتسليم السلطة فوراً إذا وافق الشعب المصري علي ذلك في استفتاء شعبي كما أصدر قرار بنقل التحقيق في أحداث ماسبيرو وأحداث محمد محمود الحالية من النيابة العسكرية إلى النيابة العامة وقد ارتفع عدد المصابين بين المتظاهرين إلي أكثر من ٣٨٠٠ والعدد النهائي للقتلى من المتظاهرين إلي ٤١ متظاهر في محافظات القاهرة والإسكندرية والإسماعيلية ومرسى مطروح وكانت أهم نتائج أحداث شارع محمد محمود:

- استقالة حكومة الدكتور عصام شرف .
- تكليف الدكتور كمال الجنزوري بتشكيل حكومة إنقاذ وطني .
- إعلان المجلس الأعلي للقوات المسلحة عن تسريع الجدول الزمني لنقل السلطة في مصر بأن تتم انتخابات بحد أقصى منتصف عام ٢٠١٢، على أن يتم وضع الدستور والاستفتاء عليه قبل ذلك في غضون شهرين من أول اجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورى في أبريل ٢٠١٢.

أحداث العباسية :

فقد قطاع من الثوار الثقة في إجراء انتخابات رئاسية نزيهة خاصة بعد استبعاد المرشحين حازم صلاح أبو إسماعيل و خيرت الشاطر بمبررات قانونية وفيها

تعدى على احكام القضاء و القانون المصرى فى حين تم قبول رئيس وزراءالنظام السابق وتم ظلم أيمن نور رفم اصدار قانون العزل السياسى ونشره في الجريدة الرسمية في تعدى مباشر علي سلطات الدولة فقررت تيارات عدة أبرزها حركة ٦ ابريل و أزهريون بلا حدود و ثوار بلا تيار التى كانت وليدة هذه الفترة، قرروا اعتصاما مفتوحا أمام مقر وزارة الدفاع خوفاً من تزوير أو تأجيل الانتخابات وعدم إجرائها تحت حكم العسكر مطالبين بتغيير أفراد لجنة الانتخابات وأهمهم المستشار فاروق سلطان رئيس اللجنة ورئيس المحكمة الدستورية كما طالب المعتصمون بالغاء أو تعديل المادة رقم ٢٨ من الاعلان الدستورى والتى تحصن قرارات اللجنة ضد أى طعون مما يؤجج حالة الشك فى نزاهة القرار النهائى للجنة.

مر الاعتصام بعدة مراحل من اعتداء بلطجية وأنصار حازم أبو إسماعيل بالطوب على المعتصمين و ساهم الإعلام فى اظهار صورتهم على أنهم من السلفيين أنصار حازم صلاح أبو إسماعيل ، ونشبت معارك بالسلاح تستهدف الملتحين و الأطباء بالمستشفى الميدانى مع حدوث بعض المشاحنات مع أهالي المنطقة رغم وقوفهم ودعمهم للمعتصمين، حتى انتهت فى ٤ مايو باقتحام الجيش وتفريق عشرات الآلاف في نهار الجمعة واقتحام مسجد النور بالعباسية واعتقال أكثر من ثلاثمائة مدني كان من ضمنهم اعلاميين وصحفيين وطاقم قناة مصر ٢٥

رفض حضور سفير إسرائيل أول جلسة لمجلس الشعب

كشف مصدر دبلوماسى رفيع أن ممثلى الأغلبية فى مجلس الشعب رفضوا بالإجماع إدراج اسم السفير الإسرائيلى بالقاهرة يعقوب أميتى على قائمة السفراء المدعوين للحضور الشرفى فى الجلسة التاريخية لافتتاح أولى جلسات الدورة البرلمانية لأول مجلس شعب منتخب عقب ثورة ٢٥ يناير وهذه هى المرة الأولى منذ توقيع اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل فى عام ١٩٧٩ التى لا يتم فيها دعوة السفير الإسرائيلي لحضور الجلسات حيث كانت دعوته من أولويات

حكومات ومجالس شعب نظام مبارك المخلوع وأشار المصدر إلى أن الإدارة الأمريكية تدخلت من أجل الضغط على جماعة الإخوان المسلمين التى يحوز تحالف حزبها الحرية والعدالة على أغلبية مقاعد المجلس لاستمرار البروتوكول الخاص بدعوة السفير الإسرائيلى بالقاهرة للبرلمان، لكن الجماعة رفضت بشكل قاطع والمثير أن السبب الرئيسى لسفر السفير الإسرائيلى إلى إسرائيل وعدم تواجده داخل مصر فى ذلك اليوم التاريخى، هو الشعور الإسرائيلى بالحرج الشديد والعزلة التى فرضتها الظروف السياسية الجديدة فى مصر والتى لم تتعود عليها إسرائيل، وليس كما قيل بسبب الإجازة أو مخاوف تواجده فى القاهرة خلال الاحتفال بأول ذكرى لثورة ٢٥ يناير وقد رفض رئيس مجلس الشعب الجديد د.سعد الكتاتنى تسلم خطاب تهنئة أرسل إليه من رؤوفين ريفلين رئيس الكنيست الإسرائيلى وبه دعوة لزيارة دولة إسرائيل والقاء خطبة تاريخية فى الكنيست على الشعب الإسرائيلى، واكتفت المراسم الدبلوماسية فى تكتم شديد بتسليم التهنئة إلى ياسر رضا سفير مصر بتل أبيب

مخطط للاستيلاء على مبنى الإذاعة والتليفزيون

كشف مصدر بالبيت الأبيض الأمريكى لجريدة روز اليوسف أن السلطات المصرية قد أبطلت خطة جرت فى القاهرة منذ أسابيع للسيطرة على مبنى الإذاعة والتليفزيون من قبل التيارات الدينية كما تم القبض على مجموعات إرهابية محترفة يتم التحقيق معها حالياً ولم يعلن عن أى معلومات فى هذا الشأن حتى تتمكن السلطات من الوقوف على كامل تفاصيل المخططات وأظهر المصدر أن هناك جماعات من حزب الله وإيران وعدد من الدول الأفريقية تلعب داخل مصر بخلاف ٣٠ جهازاً مخابراتيّاً فى الشارع المصرى وأن تلك الأجهزة تعمل ضد مصر بشكل مباشر، وذلك بحسب ما ذكرته جريدة روزاليوسف وفى إطار آخر قام حيدر مصيلحى مدير المخابرات الإيرانية بزيارة السعودية يوم ١٢ ديسمبر الجارى وعقد لقاء مع الأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس المخابرات السعودية والأمير نايف بن

عبد العزيز ولى العهد وتناول اللقاء الأوضاع فى مصر وكانت السلطات المصرية قد ضبطت منذ أبريل ٢٠١١ وحتى ديسمبر الحالى معدات وذخائر وصواريخ حربية دخلت مصر من كل الاتجاهات وأن تدفق هذه الأسلحة لا يزال يجرى لقلب نظام الحكم .

عودة الفلول :

عندما نجحت ثورة ٢٥ يناير وانهار النظام في أيام معدودات أخذتنا الدهشة من سرعة هذا الانهيار وقلنا انه كان نظاما هشا ضعيفا قائما علي مصالح الطبقة العليا دون ان تكون له كوادر حزبية مقتنعة بمبادئ الحزب الوطني المنحل إذا كان له مبادئ ولم يمر عام علي الثورة إلا وعاد هذا النظام وحزبه يلملم نفسه ويجمع شتاته وينظم أموره من جديد ليقود ثورة مضادة بمعني الكلمة وكما كان الحزب المنحل يعتمد دائما علي البلطجية وأصحاب السوابق في تنفيذ مخططاته وأهدافه خاصة فيما يتعلق بتزوير الانتخابات ومنع المواطنين من الإدلاء بأصواتهم بل ومنعهم من الاقتراب من لجان التصويت فإن النظام وحزبه عادا لنفس الأسلوب ولكن بصورة أعنف مستخدما أسلوب الترويع والإجرام المفرط لإحداث صدمات في المجتمع يترتب عليها فوضي عارمة تعم البلد كله. تحركت كوادر الحزب المنحل في جميع أنحاء مصر تدفع البلطجية والمسجلين لارتكاب جرائم فردية وجماعية من سرقة ونهب وخطف وتدمير ثم انتهاز فرصة التجمعات الكبري لضرب ضربات قاصمة ومذابح مروعة صادمة كما حدث في ستاد بورسعيد مما أدي إلي سقوط ٧١ قتيلا ومئات الجرحي .

ومحاولات التعدي علي وزارة الداخلية تدخل في إطار هذه المؤامرات المستمرة وإلا فما هو الهدف من مهاجمة الوزارة إذا كان المحيطون بها من الثوار؟! لا يمكن أن يكون هؤلاء ثوارا الثوار الحقيقيون المطالبون باستكمال أهداف الثورة مكانهم في ميدان التحرير وليس الذين يحاولون اقتحام مبني الوزارة .

ماذا لو أخلي الضباط والجنود مقر الوزارة هل يحتلها هؤلاء الذين يدعون أنهم ثوار وهل يحكمون مصر من هذا المكان؟ أم ماذا يريدون بالضبط؟! هم من البلطجية الذين تحركهم فلول الحزب الوطني؟ ثم لماذا العودة بقوة لمهاجمة أقسام الشرطة ومديريات الأمن في المحافظات ومحاولة حرقها والاعتداء علي القوات الموجودة فيها وخاصة في مدينة السويس ؟

ما يحدث الآن يذكرنا ببدايات الثورة وما صاحب قيامها من اعتداءات علي الأقسام وحرق سيارات الشرطة وإحداث الانفلات الأمني الذي مازلنا نعاني آثاره حتي الآن والغريب أن الإعلام الخاص سواء أكان صحفا أم قنوات فضائية يؤجج هذا التوجه بهدف استمرار الفوضي العارمة والأغرب أن هذا الإعلام الذي يتغذي علي الدماء التي تسيل هنا أو هناك يتهم الإعلام الذي يطلق عليه الإعلام الحكومي بأنه هو الذي يشجع علي هذا التوتر وإحداث الفتن مع أن العكس هو الصحيح .

محاولة حرق المتحف المصرى :

استمرارا لمسيرة محاولة تدمير مصر وقلبها إلى نسخة قذرة من المجتمعات الغربية وأقول قذرة لأن المجتمع المثال المرغوب لا يمكن أن يكون به هذا الجهل والغباء بحيث نحطم حاضرنا ونسعى لإلغاء هويتنا عن طريق حرق المجمع العلمى وحضارتنا عن طريق حرق المتحف وهذا ما حدث حيث حاولت مجموعة من الشباب إحراق المتحف المصرى، وإثارة الشغب ولكن ألقت اللجان الشعبية بميدان التحرير القبض عليهم عند بوابة المتحف المصرى وسلمتهم للشرطة المدنية وكشفت التحقيقات أن ١٧ من هؤلاء المتهمين،٣ فتيات، ألقى القبض عليهن وبحوزتهم زجاجات ملوتوف و٥ آخرين بحوزتهم أسلحة بيضاء وقال أفراد اللجنة الشعبية أنهم تمكنوا من ضبط المتهمين حال تواجدهم بشارع طلعت حرب، وهم يحضرون بعض زجاجات المولوتوف، حيث ضبط بحوزتهم جركن بداخله سائل البنزين، و٩ زجاجات مياه غازية فارغة وبمواجهتهم اعترفوا بقيام شخص

يدعى رومانى بتحريضهم على إعداد تلك العبوات، تمهيدا لإلقائها على المتحف المصرى، فتحرر المحضرين رقمى ٦١ و٦٤ أحوال قسم شرطة قصر النيل.

منع رئيس الحكومة من دخول مكتبه

بعد حصار مجلس الوزراء منع كمال الجنزوري من دخول مكتبه لمدة ٥٠ يوماً أدار فيها الحكومة من مقر وزارة التخطيط والاستثمار ولكن بعد نجاح الأخوان فى الانتخابات قرروا فك حصار مجلس الوزراء وفي حراسة الآلاف من شباب الإخوان المسلمين ومنعاً لاحتكاك المتظاهرين الرافضين للجنزوري مع الشرطةدخل الدكتور الجنزوري المقر الرئيسي لمجلس الوزراء لأول مرة ووصل إلي مقر مجلس الوزراء بشارع مجلس الشعب وسط تواجد أمني غير مسبوق ودخل موكب الجنزوري من الباب الرئيسي لمقر مجلس الوزراء المجاور لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وتعد هذه هي المرة الأولي التي يدخل فيها الجنزوري مكتبه بمقر مجلس الوزراء منذ تكليفه بتشكيل الحكومة منذ أكثر من ٥٠ يوماً عقب استقالة د.عصام شرف يذكر أن آخر مرة دخل د.الجنزوي مكتبه كانت عام ١٩٩٩ حيث كان رئيساً للوزراء في عهد نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك منذ عام ١٩٩٦ وتم تغييره في ظروف غامضة إثر خلافه مع مبارك

محاولة منع انعقاد جلسات مجلس الشعب:

وقد شاع أن المتظاهرون سيمنعون أعضاء مجلس الشعب الجدد من دخول البرلمان ولا أعلم أكانت هذه هى النية حقيقة أم كان الخبر مجرد جس نبض للأعضاء واختبار مدى صلابتهم فقام مكتب الارشاد العام للأخوان ونعلم جميعاً أن هذه الجماعة قمة فى الانضباط والالتزام بإعطاء أوامر لأتباعها بحماية المنشآت الحيوية فى مصر منذ ما قبل انعقاد أول جلسة بليلة وتناوبوا الحراسة مثل جنود الجيش وهذا اعتبر نفسى فيه شاهد عيان لقربى من الكثيرين من أعضاء جماعة الأخوان المسلمين ولما جاءت ساعة الجد ويوم ٢٣ يناير ومنذ

الساعات الأولى شهد شارع مجلس الشعب توافد عدد كبير من نواب مجلس الشعب منذ حوالي الساعة ٨.٣٠ صباحاً إلي مقر البرلمان وسط تواجد أمني مكثف من قبل قوات الأمن المركزي في ظل اختفاء تام لقوات الجيش التي انتشرت حول مقر مجلس الوزراء استعداداً لوصول الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء لأول مرة إلي مكتبه بمقر المجلس.وفى ظل حراسة أكثر من عشرة ألاف من اعضاء جماعة الأخوان وللحق فهم رجال صدق ولم يملك المتظاهرون والمخربون والبلطجية ومن لايريد لمصنا الاستقرار الا أن يفعل الأطفال حين يعجزون الا عن السب والهروب فقد شتموا بعض الأعضاء وقالوا يا شوية حرامية ولاذوا بالفرار ٠

حرق المجمع العلمي المصري:

المجمع العلمي المصري من أعرق المؤسسات العلمية ؛ مر على إنشائه أكثر من مائتي عام، ضمت مكتبته ٢٠٠ ألف كتاب، أبرزها أطلس عن فنون الهند القديمة، وأطلس باسم مصر الدنيا والعليا مكتوب عام ١٧٥٢، وأطلس ألماني عن مصر وأثيوبيا يعود لعام ١٨٤٢، وأطلس ليسوس ليس له نظير في العالم وكان يمتلكه الأمير محمد علي ولي العهد الأسبق، وأدخل مركز معلومات مجلس الوزراء، هذه المكتبة النادرة على الحاسب الآلي.

أنشئ المجمع في القاهرة ٢٠ أغسطس ١٧٩٨ بقرار من نابليون بونابارت ، كان مقره في دار أحد بكوات المماليك في القاهرة ثم نقل إلى الإسكندرية عام ١٨٥٩ وأطلق عليه اسم المجمع العلمي المصري ثم عاد للقاهرة عام ١٨٨٠، وكانت أهداف المجمع العمل على التقدم العلمي، ونشر العلم والمعرفة وقد أورد المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي في مؤلفه الشهير عجائب الآثار في التراجم والأخبار؛ واصفاً إنشاء المجمع العلمي وقتها وضم المجمع أربع شعب هي : الرياضيات، والفيزياء، والاقتصاد السياسي، والأدب والفنون الجميلة، وفى عام ١٩١٨ أجريت تعديلات على الشعب لتحوي الآداب والفنون الجميلة وعلم الآثار، والعلوم الفلسفية والسياسة، والرياضيات، والفيزياء، والطب والزراعة والتاريخ

الطبيعي وفي ديسمبر ٢٠١١ احترق مبنى المجمع بشارع قصر العينى في خضم الاضطرابات السياسية التي شهدتها مصر عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأتت النيران على ٧٠% من إجمالى الكتب والمخطوطات التي كان يحويها المجمع.

تبنى الدكتور سليمان حزين رئيس المجمع خطة لتطويره تعتمد على تسجيل مبناه الحالي ومقتنياته النادرة، في عداد الآثار، وترميم المبنى، وتحديث مكتبته، وشارك برنار موريه الخبير الفرنسي المختص بترميم الآثار، في ترميم مقر المعهد القديم، ومنزل السناري الأثري، وانتهى من المشروعين مؤخرًا وكان الباعث على إقامته سببين؛ السبب الظاهر للعيان العمل على تقدم العلوم في مصر، وبحث ودراسة الأحداث التاريخية ومرافقها الصناعية، وعواملها الطبيعية، فضلا عن إبداء الرأي حول استشارات قادة الحملة الفرنسية، ولكن الهدف الحقيقي هو دراسة تفصيلية لمصر وبحث كيفية استغلالها لصالح المحتل الفرنسي، ونتج عن هذه الدراسة كتاب وصف مصر.

اشتعلت النيران في المجمع صباح السبت ٢٠١١/١٢/١٧، خلال أحداث مجلس الوزراء وتجددت الحرائق في مبنى المجمع صباح الأحد ١٨ ديسمبر ٢٠١١، بعد انهيار السقف العلوي للمبنى من الداخل، فقُضي على أغلب محتويات المجمع لم ينجُ من محتويات المجمع، البالغ عددها ٢٠٠ ألف وثيقة؛ تضم مخطوطات وكتباً أثرية وخرائط نادرة، سوى قرابة ٢٥٠٠٠ فقط من الكتب والوثائق، كانت تمثل ذاكرة مصر منذ عام ١٧٩٨، وكانت تشتمل على إحدى النسخ الأصلية لكتاب وصف مصر، التي احترقت فيما احترق من كنوز هذا الصرح العتيد، إضافة إلى أغلب مخطوطاته التي يزيد عمرها على مائتي عام، وتضم نوادر المطبوعات الأوروبية التي لا توجد منها سوى بضع نسخ نادرة على مستوى العالم، كما يضم كتب الرحالة الأجانب، ونسخاً للدوريات العلمية النادرة منذ عام ١٩٢٠ وكان مركز معلومات مجلس الوزراء المصري قد أدخل هذه

المكتبة النادرة على الحاسب الآلي، كما احترقت أيضا خرائط استندت عليها مصر في التحكيم الدولي لحسم الخلافات الحدودية لكل من حلايب وشلاتين وطابا.

وقامت مجموعة من المتظاهرين بمحاولة إنقاذ ما تبقى من متحف المجمع العلمى، ونجحوا فى إخراج العديد من الكتب النادرة، والموسوعات، وبعض الوثائق التاريخية الموجودة فى داخله، وتسليمها إلى أفراد القوات المسلحة المتواجدة فى شارع الشيخ ريحان، أمام الجامعة الأمريكية وقد قامت مجموعة من المتواجدين على سطح المبنى بإلقاء الحجارة على المتظاهرين، ظنا منهم أنهم يسرقون المتحف،وردوا عليهم بهتافات برا برا حرامية حرامية، حيث تبادل بعض المتظاهرين إلقاء الحجارة معهم وقد تم إلقاء القبض على واحد من الذين حاولوا منع رجال الإطفاء من أداء عملهم وقرر مستشارو التحقيق المنتدبون من وزير العدل في أحداث المصادمات التي جرت أمام مبنى مجلس الوزراء مؤخرا – إخلاء سبيل طارق شمس الدين (موظف بأحد الفنادق) بكفالة مالية قدرها ١٠ آلاف جنيه،مع منعه من مغادرة البلاد وذلك في قضية اتهامه بالقيام بالحيلولة بين رجال الإطفاء وأدائهم لعملهم بإطفاء الحرائق التي نشبت في المجمع العلمي المصري ومبنى هيئة الطرق والكباري ونسب قضاة التحقيق،إلى المتهم – الذي كان يقضي فترة حبس احتياطي على ذمة التحقيقات – تهمة التحريض على الحريق والاعتداء على رجال القوات المسلحة والشرطة،وقيامه بتحريض عدد من المتظاهرين على منع رجال وسيارات الإطفاء من أداء واجبهم الوظيفي بإطفاء النيران.

وحرق المجمع كان مؤامرة حيث تم سرقة وثائق مهمة وهناك وثائق يتم تهريبها خارج مصر بطريقة منظمة وقد يكون منها وثائق تثبت حقوق مصر فى أشياء كثيرة منها اتفاقيات المياه وخرائط مصر القديمة وقد يكون الهدف منها عدم إيجاد

مستند يثبت حق مصر فى العريش لتزامن الحريق مع بدء مطالبة إسرائيل بضم العريش إليها ٠

حريق مبنى الهيئة العامة للطرق والكبارى :

قام المتظاهرون امام مجلس الشورى بقذف مبنى الهيئة العامة للطرق والكبارى بزجاجات مولوتوف وبمواد حارقة تسببت فى إشعال النيران فى المبنى وتكرر ذلك لثلاث مرات على التوالى كلما هدأت النيران اشعلوها مرة أخرى ولكن فى النهاية تمكن عدد من المواطنين من احتواء معظم النيران المشتعلة بمبنى الهيئة العامة للطرق والكبارى، المجاور لمبنى مجلس الشورى، وحاول بعض الأفراد بالإضافة لموظفى رئاسة حى بولاق التعامل مع الموقف وسبق وحاولت سيارة إطفاء إخماد النيران بالمبنى،إلا أن بعض الأشخاص قاموا بطردها واعتدوا عليها بالشوم والعصى، مما أسفر عن مغادرتها دون إطفاء المبنى واستطاع المواطنين احتواء النيران المشتعلة بمساعدة سيارتين إطفاء قدمتا فى حماية الجيش٠

حوادث أثارت الرأى العام

١- قتل إسرائيل لجنود مصريين على الحدود

انتقلت حالة التوتر من وسط سيناء إلى الحدود المصرية، بعدما استشهد جنديان مصريان على الحدود مع الكيان الصهيونى، بنيران طائرة أباتشى إسرائيلية، أثناء مطاردتها لمن وصفتهم بمنفذى هجوم إيلات.

فى الوقت الذى كانت فيه القوات المصرية، تواصل حملتها الموسعة لضبط العناصر الخارجة عن القانون بشبه جزيرة سيناء، والحكومة المصرية مشغولة بوضع خطط جديدة لتنمية سيناء، جاء حادث استشهاد الجنود المصريين بالرصاص الإسرئيلى، بدأت حسب بعض الروايات، أن الجنديين المصريين استشهدا خلال اشتباكات مع القوات الإسرائيلية، على الحدود عند العلامة الدولية رقم ٧٩ بصحراء النقب،وأسفرت الواقعة عن استشهاد مجندين،وتم نقل الجثتين

والمصاب إلى مستشفى العريش العام وهذه الاشتباكات وقعت على الحدود، أثناء مطاردة القوات الإسرائيلية للعناصر التى نفذت هجمات مدينة إيلات الإسرائيلية، كما استشهد مصريان آخران لم تعرف هويتهما بعد، ونقلا إلى أحد مستشفيات جنوب سيناء .

وبوقاحة إسرائيلية معهودة اعترفت إذاعة الجيش الإسرائيلى، بمقتل وإصابة عدد من قوات الأمن المصرية المرابطة على الحدود المتاخمة لإسرائيل، وقع عن طريق خطأ غير مقصود بالمرة، خلال تنفيذ قوات إسرائيلية لهجوم جوى وبرى على عناصر تحاول التسلل لإسرائيل وقطاع غزة عبر الحدود الممتدة مع سيناء.

وأصداء واسعة أعقبت الحادث، حيث تواترت أنباء عن توجه الفريق سامى عنان رئيس أركان القوات المسلحة إلى سيناء، للوقوف على حقيقة وتطورات الأوضاع، وقام نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعى، بتدشين حملة موسعة للتظاهر أمام السفارة الإسرائيلية لقطع العلاقات وطرد السفير الإسرائيلى يتسحاق ليفانون من القاهرة، وحدد النشطاء الساعة الثانية بعد صلاة الجمعة لهذه الدعوة، معتبرين أن استشهاد الجنود المصريين على الحدود مع إسرائيل عار لا يجب السكوت عليه وطالب عمرو موسى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية والمرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، باستدعاء السفير الإسرائيلى فوراً وإجراء تحقيق عاجل فى هذا الاعتداء وحذر موسى، فى الوقت نفسه إسرائيل من عواقب مقتل الجنود المصريين على الحدود، قائلا يجب أن تعى إسرائيل وغيرها أن اليوم الذى يقتل فيه أبناؤنا بلا رد فعل مناسب وقوى قد ولى إلى غير رجعة واستتبع ذلك الحادث مطالبات من كل القوى السياسية حتى رجل الشارع برد فعل مصرى تجاه هذا الحادث ولما لم يجدوا رداً يشفى غليلهم بل وجدوا احتياطات أمنية زائدة على السفارة الإسرائيلية قاموا بمهاجمة السفارة الإسرائيلية وهرب السفير خوفاً على نفسه .

٢- حادثة الفتاة المسحولة

وهى فتاة استفزت رجال الجيش وقامت بسبهم بألفاظ قطعها من قام ببث الفيديو على النت ولم يظهر إلا لقطات سحلها فقط وهى لم تسحل بل أمسكها الجنود وتنازع معهم فى جذبها شابان كانوا معها فتركها واحد وأمسك الثانى بكم جلبابها فتم قطعه وعندما سحبها الجنود ارتفع الثوب من عليها إلى أعلى كاشفا جزء من جسدها فقام الجندى بتغطيتها فقامت الدنيا ولم تقعد وظهرت تفسيرات كثيرة للحادث منها ما وصفها بأنها تحاول استفزاز الجنود ليعتدوا عليها ويتم تصوير اللقطات وإذاعتها للوقيعة بين الجيش والشعب وهذا ما تسعى إليه القوى الغربية لتتحول مصر إلى سوريا وللحق فأنا أميل إلى هذا التفسير لعدم وجود مبرر لهذه الفتاة فى أن تتواجد فى مثل هذا الوقت المتأخر من الليل بثياب سهلة الفتح فقد كانت ترتدى ما يسمونه سروال بلا ثياب تحته ونحن فى أشهر الشتاء الشديد البرد وتفسيرات مغرضة قالت بل هى طبيبة عائدة من عملها وان كانت كما يقولون فما مبرر وقوفها لتسب الجنود والضباط وتحمل قطعة كبيرة من الصاج لتلقيها عليهم وقالوا هى ناشطة سياسية وعلى العموم أياً كانت فقد استفز سلوك الجنود الذى تم اقتطاعه من الحقيقة ليلصقوا تهما له مشاعر الكثير ممن يأخذ بظاهر الموضوع دون تعمق وقامت مظاهرة نسائية تطالب بعودة العسكر إلى ثكناتهم ولا أدرى إذا عاد العسكر إلى ثكناتهم من سيحمى البلد أم يريدونها دون حماية كى يتمكنوا من اقتحام الوزارات ومبنى الإذاعة والتليفزيون ويسيطروا على البلد بسهولة ٠

مخطط لحرق مصر

إن الأحداث التى تشهدها مصر خاصة كثرة الحرائق لجهات منتقاة وبعناية توحى ان هناك مخطط لحرق مصر وهو ما كشف محمد الخولى المتحدث الرسمى باسم المجلس الاستشارى عنه فقد أعلن عن وجود معلومات لدى وزارة الداخلية عن ما يسمى بمخطط لإحراق مصر فى ٢٥ يناير ٢٠١٢، مشيرا إلى أن الشرطة على وعى بأن هناك مخططات تستهدف الوطن وهناك بعض من

القوى المعادية تستخدم نوع من التخويف والترويع

وأن الداخلية ستستخدم منهج الاستباق من خلال المعلومات المتوفرة لديها عند حدوث أى أزمة وليس مواجهتها فقط، خاصة أن ما يسمى بإحراق مصر قد يكون مجرد أسلوب للتخويف يهدد استقرار مصر، موضحا أن وزير الداخلية أطلق مبادرة تسليم السلاح الموجود لدى المواطنين مشيرا إلى أن انتشار السلاح أصبح أمرا غير مقبول وأن الداخلية ستتخفف من بعض المسئوليات منها تأمين موسم الحج لتتفرغ لتحقيق الأمن الداخلى، وسوف تقوم بالقبض على كل المجرمين وكل التشكيلات العصابية المتخصصة فى ارتكاب الجرائم منها الاختطاف أو الاستيلاء على السيارات والتى تستخدم السلاح الأبيض فى عملية ترويع المواطنين وقال أن هناك حملات تنظيمية قومية لنزع السلاح من المواطنين، وان الحملات تعطى فترة سماح لتسليم الأسلحة بمقابل مادى أو ترخيصها، وأن الشرطة ستضم مع تسليم الأسلحة النارية أيضا تسليم الأسلحة البيضاء، خاصة أن وزارة العدل تقوم بتعديل قانون الأحراز ليضم معها معظم الأسلحة البيضاء

حكاية الطرف الثالث أو اللهو الخفى:

دعا المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم في مصر إلى الحيطة والحذر بسبب استمرار مخطط إفشال وإسقاط الدولة بتصعيد الاعتصامات والاحتجاجات واستهداف المرافق الحيوية للدولة وقال المجلس إن المخطط يتضمن أيضاً إبقاء الوضع على ما هو عليه بميدان التحرير لأكبر وقت ممكن، والعمل على تصعيد الأحداث وتوريط المجلس الأعلى للقوات المسلحة باستثمار تدخله كلما حدث ذلك من جانبه.

خبراء وسياسيون يقولون بصحة فرض وجود قوى داخلية وخارجية تسعى للانقضاض على الثورة كل وفق حساباته الخاصة، وقالوا إن أعمال الفوضى ظاهرة طبيعية تحدث بعد وقوع الثورات بسبب الانفلات الأمني، وإنها تتطلب المزيد من الوقت للقضاء عليها، وذكروا أن هدف الأشباح أو اللهو الخفي أو

الطرف الثالث هو إشاعة الفوضى الشاملة وانهيار الدولة أو تحويلها إلى دولة مهترئة على غرار الصومال، وطالبوا بعدم استخدام العنف مع المتظاهرين والحوار معهم وتعاون الأجهزة الأمنية، مع تحديد مواقع الاعتصام والتظاهر والمخالف يقع تحت طائلة القانون واستخدام اللهو الخفى لتفسير الحوادث التى تحدث وتعجز الحكومة عن تقديم فاعليها الحقيقيين الى المحاكمة لم يعجب قوى سياسية ومثقفون معتبرين أنها محاولة لإخفاء الحقيقة، والخروج من المأزق والتستر على الجاني الحقيقي بقصد، أو دون قصد

أن الطرف الثالث أو اللهو الخفي أو الفوضويون، ظاهرة اجتماعية حقيقية عرفتها الثورات الإنسانية الكبرى فهي ملازمة لها مثل توابع الزلازل، إنهم الغوغاء الذين يستغلون الثورة وحالة الهرج والفوضى الأمنية، للقيام بمغامرة ما أو نهب ممتلكات الآخرين.

والظاهرة تستغرق سنوات حتى تختفي أو يتم القضاء عليها، وفي حالة الثورة الفرنسية استمرت الفوضى ١٠ سنوات بعد أن روّعت انتفاضة الرعاع المجتمع الفرنسي خصوصاً الطبقة الوسطى، ولم يجد قادة الثورة حلاً للقضاء عليهم سوى تكليف ضابط شاب يدعى نابليون بونابرت، الذي استطاع وقف جرائم السرقات والقتل والنهب بالقوة والحزم، وذكر أن هذا الانجاز حقق لنابليون شعبية كبيرة، فخطف الأضواء من قادة الثورة أنفسهم الذين لم يجدوا حلاً للقضاء على شعبيته سوى تكليفه بالحملة الفرنسية على مصر في عام ١٧٩٨.

وبالنسبة لمصر، أعتقد أن وزير الداخلية الجديد أثبت كفاءة أمنية في استعادة الأمن في الشارع، وفي ضبط الكثير من الرعاع والبلطجية خلال مدة وجيزة إلا مربع التحرير بسبب الاعتصامات المستمرة واختلاط البلطجية بالثوار .

ان سقوط الدولة أمر مستبعد، لكن استمرار الظاهرة ينذر بعواقب وخيمة، أقلها استمرار حالة الانفلات الأمني والفوضى وسقوط المزيد من الضحايا ولكن أخيراً تم ضبط بعض أطفال الشوارع الذين اعترفوا بارتكاب الجرائم في شارع محمد محمود ومجلس الشعب، وسوف يكشفون الكثير من المعلومات ويعتقد اللواء

طلعت مسلم، الخبير العسكري والاستراتيجي، أن الطرف الثالث موجود ويعمل بقوة وبدأب، وهو طرف داخلي له أصابع أو امتداد بالخارج وأن هناك الكثير من الجهات التي يمكن أن تكون طرفاً ثالثاً مثل الذين لم يعجبهم فوز الإسلاميين بالانتخابات، أو الذين يريدون استعادة مكانتهم التي كانت موجودة في العهد السابق (الفلول)، وبالتأكيد هناك دول عربية وإسلامية وأجنبية لا تريد لمصر أن تستعيد مكانتها؛ لأن هذا يهدد مصالحها في المنطقة، والخوف هنا ليس من حجم المؤامرات او من إسقاط الدولة لأن هذا مستبعد ولا يتحقق إلا بالحروب أو الغزو، ولكن الخوف هو تحول مصر الى دولة مهترئة مثل الصومال واليمن وليبيا وسوريا حالياً.

ويحمل اللواء فؤاد علام، الخبير الأمني، بعض وسائل الإعلام، خصوصاً الفضائيات، مسئولية إشعال الأحداث الأخيرة في شارع محمد محمود ومجلس الوزراء، مؤكداً أن الفضائيات تتعمد الإثارة والتهويل عند وقوع حدث ما لجذب أكبر من المشاهدين إليها للحصول على إعلانات أكثر، أي أنها تفضل مصالح أصحابها على مصلحة الوطن كما حدث في ماسبيرو.

ويجزم علام بأنه من واقع الجرائم التي تورّط بعض أطفال الشوارع بارتكابها واعترافات بعضهم بالحصول على أموال للقيام بعمليات تخريب واعتداء على الأمن، يمكن تأكيد وجود تنظيم يسعى للانقضاض على الثورة، وبالتالي نحن لدينا بلطجية وأطفال يستخدمهم آخرون في الداخل أو الخارج لارتكاب جرائم السلب والنهب والقتل بهدف إشاعة الفوضى الشاملة وانهيار الدولة المصرية.

كتائب القصاص

أطلق مجهولون أغلب الظن أنهم من أهالي ضحايا أحداث ثورة ٢٥ يناير تهديدات،بتشكيل ما أطلقوا عليه كتائب القصاص، وذلك بعد أحكام ببراءة متهمين في قضايا قتل متظاهرين خلال الثورة وهو ما أعاد إلى الواجهة مرة أخرى دعوات بإقامة محاكمات ثورية لرموز النظام السابق، بديلا عن اللجوء إلى

ساحات القضاء التقليدي،وسط مخاوف المصريين مما يسميه البعض تفكك دولة القانون.

وأخلت عدة محاكم سبيل متهمين بإطلاق النار على متظاهرين من بينهم قيادات في الحزب الحاكم سابقا ورجال أعمال وضباط شرطة. وكان آخر من أخلي سبيلهم رجل أعمال وابنه ورجلي شرطة من مدينة السويس، إلا أن التهديدات التي أطلقتها كتائب القصاص جعلت السلطات تعيد التحفظ عليهم.

وقال مسئول أمني للشرق الأوسط أن اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية قرر أمس التحفظ على رجل الأعمال وابنه ورجلي الشرطة في محبسهم، بعد أن قررت محكمة السويس إخلاء سبيلهم وعلق المسئول الأمني على الأمر بقوله هذا القرار صدر لدواع أمنية، بعد أن شهدت السويس موجة عارمة من غضب أهالي الضحايا خلال اليومين الماضيين وحاول بعضهم اقتحام منازل المتهمين، احتجاجا على قرار المحكمة بإخلاء سبيلهم بكفالة قدرها ١٠ آلاف جنيه ومنعهم من السفر وصدرت تهديدات أطلقها مجهولون توعدوا فيها بملاحقة المتهمين بقتل المتظاهرين في السويس والقاهرة، ثأرا لضحايا الثورة، وحملت هذه التهديدات توقيع ما أطلق عليه كتائب القصاص وردت وزارة الداخلية بقولها إنها ستتصدى بقوة لأي محاولة تستهدف الاعتداء على سجن طره حيث يحتجز رموز النظام السابق ولم يتسن التحقق من جدية هذه التهديدات، لكن ظاهرة الأخذ بالثأر منتشرة في عدد من المحافظات المصرية ويخشى مصريون من جدية تلك التهديدات،ويقول نشطاء ومدونون أن هذه التهديدات ربما تصب في صالح الثورة المضادة، وإنه يمكن استغلالها في تشديد القبضة الأمنية وتشويه الثوار، ووسط شكوك حول مصير الثورة المصرية، تراجعت قيادات سياسية وشخصيات عامة عن ترحيبها بمحاكمة المتهمين من نظام مبارك أمام القضاء الطبيعي، وبدأت تتساءل حول ضرورة محاكمتهم أمام قضاء استثنائي، بعد أن تبين ضعف الموقف القانوني

لأهالي الضحايا وفق القانون المصري المعمول به حاليا في تلك النوعية من القضايا.

وأصدرت محكمة مصرية حكما ببراءة ضباط متهمين بقتل عدد من الثوار أمام قسم شرطة السيدة زينب جنوب القاهرة وقالت المحكمة في حيثيات حكمها إن الضباط المتهمين كانوا في حالة دفاع شرعي عن النفس لكن نشطاء مصريين يقولون إن الثورة ما كانت لتنجح دون تقويض الذراع الأمنية لنظام مبارك الذي اعتمد أساسا على القبضة الأمنية لجهاز الشرطة ورغم افتخار المصريين بسلمية الثورة التي استمرت في صورة حشود مليونية وفي ميادين عدة محافظات طيلة ١٨ يوما، شهد يوم ٢٨ يناير اشتباكات عنيفة بين الثوار وقوات الشرطة أدت لانسحابها بعد فقدانها القدرة على السيطرة على المظاهرات الحاشدة.

ورغم مثول مبارك ووزير داخليته و٦ من مساعدي الوزير في قفص الاتهام في قضية قتل متظاهرين سلميين إبان الثورة، لا يشعر كثير من المواطنين بالاطمئنان بشأن مسار القضية التي أطلق عليها محاكمة القرن وقال سامح عاشور رئيس هيئة الدفاع عن المدعين بالحق المدني في محاكمة مبارك إنه يشعر بالثقة أن وقائع القضية تكفي لإدانة الرئيس السابق.

الإعلان الدستورى الأخير وتوابعه

في يوم ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ أصدر الرئيس محمد مرسي إعلانا دستوريا مكملا تضمن ما وصفه بالقرارات الثورية .وتضمن حزمة من القرارات منها:

- جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى (مثلا المحكمة الدستورية (منذ توليه الرئاسة حتى انتخاب مجلس شعب جديد.
- إقالة النائب العام المستشار /عبد المجيد محمود واستبداله بالمستشار /طلعت إبراهيم.

• إمداد مجلس الشورى واللجنة التأسيسية بالحصانة (لا تُحل كما حدث لمجلس الشعب (وتمديد الأخيرة بفترة سماح شهرين لإنهاء كتابة دستور جديدللبلاد.

• إعادة محاكمات المتهمين في القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين أثناء الثورة.

وصدر هذا الاعلان الدستوري في أجواء مشحونة سياسيا فالقضاء حكم ببراءة جميع رموز النظام السابق وضباط الداخلية المتهمون بجرائم قتل متظاهرين في ثورة الخامس والعشرين من يناير إلا عدد قليل من القيادات السياسية تحت ضغط الشارع في ٢٠١١وحاول الرئيس المصري تنحية النائب العام عبدالمجيد محمود عن منصبه عن طريق تقديم وظيفة له كسفير في الفاتيكان وكان قد وافق في باديء الامر ولكنه بعد ذلك رفض الموضوع وحدثت على اثر هذا الموضوع بلبلة أدت الى اتهام الرئيس المصري بالضعف وعدم القدرة على اتخاذ القرارات.

• تصادم قطاري الفيوم وحادث قطار أسيوط الذي قتل فيه حوالي ٤٧ تلميذا أدى إلى قلب الرأي العام ونقصان شديد في شعبية مرسي في الشارع ووصفه بالضعيف في مواجهة الفساد المستشري في أجهزة الدولة – بالذات من طرف الإعلام الخاص.

• تعرض المتظاهرين في ذكرى أحداث محمد محمود إلى البلطجة والإرهاب في نفس مكان حدوث مظاهرة ٢٠١١ حيث ألقى مجهولون قذائف مولوتوف عليهم من على أسطح المباني المجاورة وذلك قبل صدور الإعلان بأيام.

وعن القوى السياسية والقضائية فبشكل عام ادى الاعلان الدستوري الى استقطاب شديد وحاد في الشارع المصري بين مؤيد ومعارض ومظاهرات حاشدة بالتأييد وأخرى المعارضة في أنحاء الجمهورية.

المعارضة: اجتمعت القوى السياسية المعارضة في مقر حزب الوفد وكان ضمن المتواجدين في هذا الاجتماع أيمن نور ومحمد البرادعي ونقيب المحامين وحمدين

صباحي وجورج اسحاق وعمرو موسي وقد أعلنوا رفضهم للاعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي وعلى الرغم من ان حزب مصر القوية ذكرت في بيان لها أنها مع إقالة النائب العام إلا أنها ترفض عملية تحصين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى وحركة ٦ أبريل أصدرت بيانا ترفض فيه الاعلان الدستوري واستقال مساعد الرئيس وجميع مستشاريه احتجاجا على صدور الإعلان الدستوري ولعدم الاستماع إليهم وتجاهلهم واعتبر المجلس الأعلى للقضاء في مصر ان الاعلان الدستوري الذي اصدره الرئيس محمد مرسي يتضمن اعتداء غير مسبوق على استقلال القضاء وأحكامه، وأن المجلس هو المعني بكافة شئون القضاء والقضاة مبدياً أسفه لصدور هذا الاعلان وأصدر المجمع الأعلى للكنيسة الإنجيلية بياناً أكد فيه رفضه للإعلان الدستوري الذى أصدره الرئيس محمد مرسي واعتبره متعارض مع كل المبادئ السياسية، ويدفع في اتجاه الشقاق بين أبناء الوطن، والتي بدت ملامحه في الأفق واصدر اتحاد كتاب مصر بيانا أعلن فيه رفض الاعلان الدستوري ، والذي اثار حركة احتجاج واسعة في مصر واشار البيان الى رفع دعوى قضائية ضد الرئيس بشأن هذا الاعلى وقد كانت هناك بعض التيارات السياسية التى أعلنت تأييدها للإعلان الدستورى منها حزب النور وحازم صلاح أبو إسماعيل وحركة قضاة من أجل مصر .

وتجمع مؤيدو القرار أمام قصر الاتحادية حيث ألقى الرئيس خطابا، وتجمع متظاهرون معارضون للقرار في ميدان التحرير وفي عدة محافظات خرجت مظاهرات مؤيدة ومعارضة وأبدت عدة دول ومنظمات أجنبية قلقها منها الولايات المتحدة وأعلنت المفوضة السامية لحقوق الإنسان فى جنيف، نافى بيلاى، ان بعض مواد الإعلان الدستورى الذى أصدره الرئيس محمد مرسى تتعارض مع العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وتتنافى مع الوصول إلى العدالة والإنصاف، واستقلال السلطة القضائية وتسبب الخلاف بين مؤيدى ومعارضى البيان فى بعض الأحداث التى وصلت فى بعض حالاتها الى أن أصبحت دامية

وحققت البورصة المصرية خسائر فادحة تقدر بنحو ٣٧ مليار جنيه وحرق مجهولون (ثبت فيما بعد أن بعض من قام بذلك ضباط أمن دولة سابقون)عدة مقرات للإخوان ولحزب الحرية والعدالة بعدة محافظات وسقط قتلي ومئات الجرحي جراء المظاهرات التي انطلقت رافضه ومؤيدة للإعلان وفيما يلى نص الإعلان:

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٣ فبراير ٢٠١١ وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٣٠ مارس ٢٠١١ وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١١ أغسطس ٢٠١٢ لما كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ قد حملت رئيس الجمهورية مسئولية تحقيق أهدافها والسهر على تأكيد شرعيتها وتمكينها بما يراه من إجراءات وتدابير وقرارات لحمايتها وتحقيق أهدافها، وخاصة هدم بنية النظام البائد وإقصاء رموزه والقضاء على أدواته فى الدولة والمجتمع والقضاء على الفساد واقتلاع بذوره وملاحقة المتورطين فيه وتطهير مؤسسات الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية مصر وشعبها والتصدى بمنتهى الحزم والقوة لرموز النظام السابق والتأسيس لشرعية جديدة تاجها دستور يرسى ركائز الحكم الرشيد الذى ينهض على مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية ويلبى طموحات الشعب ويحقق آماله.

فقد قررنا ما يلى: المادة الأولى: تعاد التحقيقات والمحاكمات فى جرائم القتل والشروع فى قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التى ارتكبت ضد الثوار بواسطة كل من تولى منصبا سياسيا أو تنفيذيا فى ظل النظام السابق وذلك وفقا لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين.

المادة الثانية : الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأى طريق وأمام أية جهة ، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية.

المادة الثالثة : يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء وألا يقل سنه عن ٤٠ سنة ميلادية ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري.

المادة الرابعة: تستبدل عبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ٨ أشهر من تاريخ تشكيلها ، بعبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ٦ أشهر من تاريخ تشكيلها الواردة في المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١.

المادة الخامسة: لا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.

المادة السادسة: لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة ٢٥ يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها ، أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه القانون.

المادة السابعة : ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره وقد صدر في ديوان رئاسة الجمهورية الأربعاء ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ .

وقد أخذ الخلاف حول بنود هذا الاعلان الدستورى منحى غريبا حيث لم يكن من المتوقع ان يصل الخلاف الى محاولة القبض على الرئيس من خلال أحداث محاصرة القصر خاصة بعد أن تخلى عنه جهاز الشرطة وانسحب من حول القصر وتركوه فاضطر الرئيس الى الخروج من بابه الخلفى منعا للاحتكاك مع الجماهير التى توصف حالتها فى افضل وصف بأنها غاضبة وقد وقعت أزمة عند القصر أطلق عليها أحداث الاتحادية

وهي أزمة وقعت بين تحالف قوى المعارضة،بزعامة محمد البرادعي وحمدين صباحى وعمرو موسى من جهة، والرئيس المصري المنتخب محمد مرسى وأنصاره من جهة أخرى، بعد صدور الإعلان الدستوري، فدعت المعارضة أنصارها للخروج إلى الشارع والاعتصام، فتحرك الآلاف من أنصارها باتجاه قصر الاتحادية الرئاسى وتظاهروا فى محيطه ورددوا هتافات طالت الرئيس ومشروع الدستور الجديد وكذلك فعل أنصار الرئيس، فتوجهوا إلى الاتحادية وحدث اشتباك بينهم وقبل الوقعة كان معتصمون من المعارضة في خيام عند جدران قصر الاتحادية، ثم جاء مؤيدون بحجة الدفاع عن القصر من هجوم وشيك عليه، وفضوا الاعتصام، وتلا ذلك بساعات عنف تختلف الروايات حوله:

حسب المؤيدين للإعلان الدستوري :مجموعة من الفلول أتباع النظام الساقط مع مرشحي الرئاسة الساقطين فى محاولة الخروج على الشرعية والرئيس المنتخب وإعلان مجلس رئاسي ، ويقولون ان المعارضين انسحبوا بعد إخلاء الاعتصام وجاء بلطجية مأجورون مجهولوا الهوية اتضح أنهم ممولين من فلول النظام السابق.

حسب المعارضين للإعلان الدستوري :الإخوان المسلمون وحزب الحريه والعدالة حشدا أنصارهما وهاجموا المعتصمين أمام قصر الاتحادية وكان ذلك سبب العنف، مبررين هجومهم لرفضهم الاعتراض والاعتصام على رئيس شرعي منتخب للبلاد وقال محمد البرادعي في مقال له منشور بجريدة الفايننشيال تايمز البريطانية إن جميع الأحزاب غير الإسلامية وأعضاء الحزب الوطني المنحل اتحدوا وأنشئوا تحالفا باسم جبهة الإنقاذ الوطني، هدفه الوقوف ضد المشروع الإسلامي للرئيس محمد مرسي وحدد البرادعي ثلاثة سيناريوهات للمشهد السياسي المصري، وهي تدخل الجيش، أو اندلاع ثورة جياع، أو قيام حرب أهلية وطالب بإلغاء الإعلان الدستوري للرئيس، مستقويا بالحكومات الأجنبية ومنظمة الأمم المتحدة،وعدد من منظمات الدولية، مؤكدا أنه إذا لم يتم إسقاط هذا الدستور

ستقبل مصر على ما وصفه بالمجهول وانتقد سماح الجيش بإجراء الانتخابات البرلمانية التي جعلت الإخوان المسلمين يستفيدون من عملهم على مدار ٨٠ عاما في العمل الاجتماعي، حيث حصل الإسلاميون على أغلبية كاسحة– على حد تعبيره– مضيفا أن المحكمة الدستورية قررت حل هذا البرلمان الذي يغلب عليه التيار الإسلامي.

وأشار إلى انسحاب الأحزاب الليبرالية والأقليات والفصائل الأخرى من الجمعية التأسيسية للدستور لتعبئتها بالإسلاميين، على حد زعمه، مدعيا أن وثيقة الدستور الجديد تنتهك حرية الدين والتعبير، وفشلت في مراقبة السلطة التنفيذية.

من فقه الاختلاف

إن ما حدث من أحداث يتشبث كل طرف من الأطراف المشاركة فيها برأيه ويتهم الطرف الآخر بالجهل والغباء السياسى وعدم إدراك أين تكون مصلحة الوطن والمواطن دعانى إلى كتابة بضعة اسطر عن فقه الخلاف فى ديننا الحنيف وكيف نفعل عندما نختلف الاختلاف بين الناس، وتباين أحوالهم وأفكارهم: سنة ربانية، وحكمة إلهية، ستظل ماضية في الخلق إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، قال – تعالى–: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ. (هود : ١١٨ ، ١١٩)

ولكن الاختلاف منه ما هو محمود، وهو الاختلاف الذي يقوم على التنوع والتعدد، وهو عبارة عن: الآراء المتعددة التي تصب في مشرب واحد،ومن ذلك ما يعرف بالخلاف الصوري، والخلاف اللفظي، والخلاف الاعتباري، وهذه الاختلافات مردها إلى: أسباب فكرية، واختلاف وجهات النظر في بعض القضايا العلمية، كالخلاف في فروع الشريعة، وبعض مسائل العقيدة التي لا تمس الأصول القطعية وكذلك الاختلافات في بعض الأمور العملية، كالخلاف في بعض المواقف السياسية، ومناهج الإصلاح والتغيير، ويدخل في الخلافات الفكرية اختلاف الرأي في تقويم بعض المعارف والعلوم مثل علم الكلام، والمنطق،

والفلسفة، والتصوف، والاختلاف في تقويم الأحداث التاريخية، وبعض الشخصيات التاريخية والعلمية [١] وكذا الاختلاف في المسائل والآراء الاجتهادية الفقهية، فهو اختلاف يثري الفقه، وينمو ويتسع؛ لأن كل رأي يستند إلى أدلة واعتبارات شرعية، وبهذا التعدد والتنوع تتسع الثروة الفقهية التشريعية، وإن تعدد المذاهب الفقهية، وكثرة الأقوال كنوز لا يقدر قدرها، وثروة لا يعرف قيمتها إلا أهل العلم والبحث،فقد يكون بعضها أكثر ملاءمة لزمان ومكان من غيره. [٢]

ولقد ضرب السلف الصالح –رضوان الله عليهم– مثلاً رائعا في الخلاف المحمود، من ذلك خلو قلوبهم من الغل، ومنه قول مروان بن الحكم: "ما رأيت أحداً أكرم غلبة من علي، ما هو إلا أن ولينا يوم الجمل وناد منادٍ: ولا يذفف (يجهز) على جريح . [٣]

رغم الخلاف الشديد بين أهل الرأي والحديث، يقول شعبة عند وفاة أبي حنيفة [٤] لقد ذهب معه فقه الكوفة، تفضل الله عليه وعلينا برحمته. ويقول الشافعي الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة [٥] ويتحدث الذهبي عن ابن خزيمة وتأوله حديث الصورة فيقول فليُعذر من تأول بعض الصفات، وأما السلف فما خاضوا في التأويل بل آمنوا وكفوا وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله، ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه وتوخيه لإتباع الحق أهدرناه وبدعناه لقل من يسلم من الأئمة معنا [٦] ويقول: ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل: خطأ مغفوراً له، قمنا عليه، وبدعناه، وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن

(١) د. عمر بن عبد الله كامل " آداب الحوار وقواعد الاختلاف" ص ٣٢ .
(٢) د. يوسف القرضاوي " الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم" ص ٥٣
(١) رواه البيهقي في السنن ح ١٦٥٢٣ .
(٢) الترمذي ح٣٨٨٨ .
(٣) سير أعلام النبلاء ٤٠٣/٦ .
(٤) سير أعلام النبلاء ٣٧٤/١٤ .

مندة، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة . [1]

وأما الاختلاف المذموم فهو اختلاف التضاد والتباين، ويرجع إلى أسباب خلقية متعددة، ومن هذه الأسباب:

١- الغرور بالنفس، والإعجاب بالرأي.
٢- سوء الظن، والمسارعة إلى اتهام الآخرين بغير بينة .
٣- الحرص على الزعامة، أو الصدارة، أو المنصب.
٤- إتباع الهوى وحب الدنيا .
٥- التعصب لأقوال الأشخاص، والمذاهب، والطوائف.
٦- العصبية لبلد، أو إقليم، أو حزب، أو جماعة، أو قائد.
٧- قلة العلم في صفوف كثير من المتصدرين.
٨- عدم التثبت في نقل الأخبار وسماعها. (٢)

والاختلاف في الإسلام له أهدافه وآدابه ومقاصده النبيلة والتي منها:

١-إقامة الحجة ودفع الشبه:
٢- طلب الحق وقبوله .
٣- النصح وتجنب سوء الظن .
٤- العدل والإنصاف .
٥- عدم الإنكار على من اجتهد .

***

(٥) سير أعلام النبلاء ٤٠/١٤ .

(١) د. عمر بن عبد الله كامل " آداب الحوار وقواعد الاختلاف " ص ٣٢ .